CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

التقرير المرحلي الثاني حول أداء وسائل الإعلام خلال المرحلة الثانية من الاستفتاء على التعديلات الدستورية

في الفترة من ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وحتى ٨ يناير ٢٠١٤

التقرير المرحلي الثاني حول أداء وسائل الإعلام خلال المرحلة الثانية من الاستفتاء على التعديلات الدستورية

٥ ديسمبر ٢٠١٣ – ٨ يناير ٢٠١٤

هذا المشروع بدعم من

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تقارير متخصصة

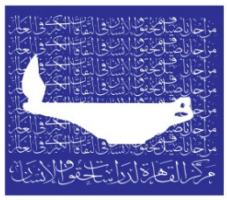

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العنوان: ٢١ ش عبد المجيد الرمالي- الدور السابع- باب اللوق- القاهرة

تليفون: ٢٧٩٥١١١٢(٢٠٢)

فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(٢٠٢)

العنوان البريدي: ص.ب. ١١٧ (مجلس الشعب)-القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

يناير ٢٠١٤

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة

ويحق إعادة نشرها منسوبة للمصدر، وفي غير الأغراض الربحية

بموجب اتفاقية المشاع الإبداعي غير الموطنة، الإصدار ٣.٠

المحتويات

* هذا التقرير ٤

* السياق العام للمرحلة الثانية من عملية الاستفتاء ٥

* السياق الإعلامي لهذه المرحلة من عملية الاستفتاء ٦

* أهم المؤشرات حول التغطية الإعلامية للمرحلة الثانية من عملية الاستفتاء ٨

١. ضعف المحتوى الخاص بالتوعية والتثقيف بإجراءات عملية الاستفتاء ٨

٢. التأكيد على عملية تأمين الاستفتاء وإبراز دور قوات الجيش والشرطة في هذا الصدد ٩

٣. غياب التنوع والتوازن في اختيار المصادر والضيوف وطبيعة المداخلات ١١

٤. مصادرة حق المتلقي في التعبير عن رأيه، والتطاول عليه أحيانا ١٢

٥. التقاعس عن شرح مواد الدستور، وقصر النقاش الإعلامي على مواد محدودة ١٤

٦. توظيف الإستمالات العاطفية والحض على العنف والكراهية كوسيلة للحشد لدعم الدستور... ١٦

٧. غياب التنوع في عرض مواقف الأحزاب، وتغيير نمط التغطية الإعلامية تبعًا لموقف كل حزب..... ١٧

٨. غياب المعايير المهنية الخاصة بالمواد الإعلانية..... ١٨

٩. الجزيرة وجريدة الحرية والعدالة الانتهاكات نفسها في الاتجاه الآخر ١٩

* الخلاصة ٢١

* هذا التقرير

يتناول هذا التقرير المرحلي الثاني ملخصًا لتقييم عمليات الرصد الكمي والكيفي للوسائل الإعلامية[١] محل المراقبة اليومية[٢] خلال المرحلة الثانية من عملية الاستفتاء على التعديل الدستوري،[٣] في الفترة من ٥ ديسمبر ٢٠١٣ (طرح المسودة النهائية للحوار المجتمعي) وحتى ٨ يناير ٢٠١٤ (نهاية فترة الدعاية وبدء عمليات التصويت في الخارج وبداية مرحلة الاقتراع)، يعد هذا التقرير الصادر عن المرصد الإعلامي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان[٤] هو التقرير الثاني من نوعه، حيث تناول التقرير المرحلي الأول التغطية الإعلامية لمجريات عمل لجنة الخمسين المكلفة بتعديل الدستور، مُركِّزًا على تقييم أداء وسائل الإعلام خلال ما اعتبره المرحلة الأولى من عملية الاستفتاء (من ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣ – ٤ ديسمبر ٢٠١٣).[٥]

جدير بالذكر أن المرصد الإعلامي لمركز القاهرة سبق وحدد منذ بداية عمليات الرصد الوسائل الإعلامية محل الرصد والتقييم في ضوء ثلاث عوامل رئيسية هي: معدلات المشاهدة، التنوع والتعبير عن كافة التوجهات في المجتمع، تمثيل مختلف أنماط الملكية لوسائل الإعلام، إلا أن ثمة مشكلة تتعلق بغياب التنوع المطلوب في الوسائل الإعلامية المصرية –الأمر الذي انعكس بالضرورة في مراعاة عنصر التنوع في عينة الرصد– وذلك بعدما تم إغلاق عدد من القنوات التابعة للتيار الإسلامي[٦] والمؤيدة لدستور ٢٠١٢ والرافضة للدستور المقرر الاستفتاء عليه، الأمر الذي جعل العينة غير متوازنة ولا تعكس التنوع الموجود في المجتمع.

كما تعتمد منهجية عمليات الرصد على قياس درجة مهنية وسائل الإعلام وفقًا للمعايير الدولية للأداء المهني للإعلام، والمواثيق الدولية الخاصة بدور الإعلام أثناء فترات الاستفتاءات والانتخابات العامة، مع مراعاة الفروق بين

---

[١] **هذه الوسائل عددها ٢٠ وسيلة إعلامية وهي:** الصحف(٧ صحف): الأهرام، الجمهورية، الوفد، الحرية والعدالة، المصري اليوم، الشروق، الوطن.القنوات التلفزيونية (٨ قنوات): الفضائية المصرية، النيل للأخبار، ON TV، CBC، الحياة، النهار، MBC مصر، الجزيرة مباشر مصر.الإذاعات (٥إذاعات): راديو مصر، ٩٠:٩٠، راديو هيتس، نجوم أف أم، إذاعة القرآن الكريم.

[٢] تتضمن عمليات المراقبة اليومية **فترات ذروة المتابعة** المحددة وفقا لبحوث المشاهدة للقنوات التلفزيونية من ٧ مساء وحتى١ بعد منتصف الليل، وللإذاعات من ٣عصرا وحتى٧ مساء، أما بالنسبة للصحف فاعتمد التقرير على الطبعة الثانية.بالاستعانة بفريق من الراصدين المدربين على عمليات الرصد الكمي والكيفي وتحليل المحتوى، وذلك للخروج بنتائج علمية موثقة تعكس انحيازات وسائل الإعلام الايجابية والسلبية إزاء كافة الإطراف المعنية بقضية الاستفتاء.

[٣] تنقسم عملية تعديل الدستور والاستفتاء عليه من حيث مراحل التغطية الإعلامية إلى **ثلاث مراحل رئيسية**، المرحلة الأولى تبدأ منذ تشكيل لجنة الخمسين وبدء عملها رسميا على التعديلات الدستورية وحتى مرحلة تسليم المسودة المقترحة لرئيس الجمهورية وانتهاء عمل اللجنة، حيث تتولى وسائل الإعلام تغطية عمل اللجنة ويمثل أعضائها المصادر الإعلامية الرئيسية.أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحوار المجتمعي (الدعاية) والتي يتولى فيها الإعلام العبء الأكبر في شرح مواد الدستور وإدارة الحوار بين وجهات النظر المختلفة حولها، وتنتهي هذه الفترة ليلة الاقتراع على الدستور، حيث تصمت وسائل الإعلام استعدادا لعملية الاقتراع.أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الاقتراع والنتائج وتبدأ هذه المرحلة من ليلة الصمت الانتخابي وحتى انتهاء عمليات التصويت والفرز والطعون وصولا إلى إعلان النتيجة النهائية للاستفتاء

[٤] بدأ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الاهتمام بالرصد الإعلامي عام ٢٠٠٥، حيث اضطلع بمراقبة أداء وسائل الإعلام المصرية إبان فترة الانتخابات البرلمانية، وكذا أعد دراسة رصدية حول الإعلام والانتخابات الرئاسية في يناير ٢٠٠٦.قدم المرصد الإعلامي بالمركز في يونيو ٢٠٠٩ تقريرًا حول تغطية وسائل الإعلام العربية والسودانية للصراع في دارفور.وفي ٢٠١٠ قدم المرصد تقرير حول التغطية الإعلامية المصرية للانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، وآخر حول الأداء الإعلامي أثناء الانتخابات البرلمانية ٢٠١١ كما أصدر المرصد ثلاثة تقارير مرحلية حول الأداء الإعلامي أثناء فترات الدعاية، الاقتراع، والإعادة للانتخابات الرئاسية ٢٠١٢.وكذا اضطلع المرصد بمراقبة التغطية الإعلامية لعملية الاستفتاء على دستور ٢٠١٢.

[٥] للإطلاع على التقرير المرحلي الأول واهم ملاحظاته على أداء وسائل الإعلام خلال تلك المرحلة، انظر الرابط: http://www.cihrs.org/?p=7771

[٦] لمزيد من المعلومات أنظر بيان لعدد من المنظمات الحقوقية، بعنوان "إغلاق وسائل الإعلام الإسلامية والقبض على بعض العاملين فيها انتهاك واضح لحرية الإعلام" على الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?p=6910

صلاحيات الإعلام المملوك للدولة بصفته معبرًا عن جميع أطياف الشعب، وبين الإعلام الخاص الذي يخضع في النهاية لسيطرة رأس المال وما تفرضه من سياسات تحريرية، ويتبنى –بشكلٍ أو بأخر– معايير السوق على اعتباره يستهدف الربح المادي والمعنوي، كما تراعي المنهجية الخصوصية البالغة للإعلام الحزبي، كلسان ناطق باسم حزب سياسي له انحيازاته ومواقفه من القضايا العامة، مستخدمةً طرق الرصد المناسبة لنوع الوسيلة (المكتوبة، المرئية، المسموعة)، ونمط ملكيتها.

* السياق العام للمرحلة الثانية من عملية الاستفتاء

يخطئ من يظن أن عملية الاستفتاء على الدستور تبدأ عند صندوق الاقتراع وتنتهي بإعلان النتيجة، فعملية الاستفتاء لا تتم في الفراغ بل في سياق من المتغيرات التي تلقي بظلالها على هذه العملية، بل إن نظرتنا للدستور نفسه يجب ألا تتوقف عند النظر لما تتضمنه أوراقه من نصوص. بل يجب أن تمتد لتشمل الواقع الذي يعبر عنه.

إن عملية الاستفتاء مثلها مثل أي عملية تصويتية هي آلية لترجيح خيار على آخر، أو على عدة خيارات. وتستمد عملية الترجيح تلك شرعيتها من أن يكون المرجّحون هم أصحاب المصلحة، أي الشعب، الأمر الذي يستلزم توفير مناخ يسمح بالاختيار الحر حتى يأخذ كل اختيار حقه في العرض على الشعب، وهو ما يُلزم الدولة بأجهزتها أن تقف موقف الحياد وألا تنحاز لخيار على حساب الآخر بل يجب أن ينحصر دورها في التأكد من توافر مناخ حرية الاختيار.

وبالنظر إلى الأحداث التي شكّلت واقع الفترة موضوع التقرير، نجد أن كل ما حدث في الأسابيع القليلة الماضية بعيد كل البعد عن ضمان مناخ الحرية ونزاهة عملية التصويت. بل على العكس، فإن كل الخطوات التي اتخذتها السلطة الحاكمة من ممارسات أمنية وممارسات إعلامية ترسّخ لمناخ الاستقطاب، بتصوير خيار ما على أنه الخيار الصحيح والوحيد، واتهام أصحاب الخيارات الأخرى –أياً كانت أسبابهم– بالخيانة للوطن والعمالة.

فعلى صعيد الممارسات الإعلامية –وهو الأمر الذي سيتناوله التقرير المرحلي بالتفصيل– نجد الدولة لم تلتزم بتقديم ما يضمن التوازن بين الدعاية للتصويت بلا أو المقاطعة –وهو خيار سياسي مشروع بطبيعة الحال– ناهيك عن أنماط الاستمالة العاطفية والمغلوطة أحيانًا[٧] المنتشرة في كل مكان، وبدلًا من أن تقوم الدولة بدورها في ضمان توفير بيئة مناسبة لأن يتم عرض الرأي والرأي الآخر، امتدت أذرعها الأمنية ليطال الداعين للتصويت بلا، وتتهمهم بحيازة منشورات تدعو للتصويت بلا على التعديلات الدستورية![٨] الأمر الذي يطرح السؤال حول جدوى الاستفتاء إذا كان رفض الدستور في حد ذاته خيانة وجريمة تستوجب العقاب.

لم تواجه قوات الأمن فشلها في مواجهة الحوادث الإرهابية المتكررة أو اتجاه بعض أفراد الإخوان إلى العنف بنقد ذاتي، بل على العكس، اختارت أهدافًا أخرى للعنف والقمع الأمني. فمنذ تسليم مسوّدة الدستور لرئيس الجمهورية نجد أن قبضة الأمن انطلقت، وكأن الانتهاء من مشروع الدستور كان إشارة ما. فمنذ الثالث من ديسمبر وقبضة الأمن تشتد على النشطاء ومنظمات حقوق الإنسان، في محاولة لإسكات كل الأصوات المعارضة للسلطة، تارة بتخوينها والسعي لتأليب الرأي العام عليها، وتارة أخرى بإرهابها بالحبس وتلفيق التهم.

في سياق متصل نجد قوات الأمن تحقق فشلًا بعد فشل في حصار الإرهاب. فالعنف –الذي بدأ محدود النطاق في

---

[٧] راجع الجزء الخاص الدعاية والمواد الإعلانية في **التقرير المرحلي الأول لمرصد مركز القاهرة** على الرابط التالي: http://www.cihrs.org/?p=7771، وكذا الجزء الخاص بالحملات الإعلانية في هذا التقرير ص ١٤

[٨] كان هذا الحدث محل انتقاد التقارير الخارجية على **قناة الجزيرة** في ٢٩ ديسمبر، ومحور اعتراض العديد من المداخلات على مدار فترة البث.

سيناء– امتد ليصل إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية، واستهداف مديرية الأمن،[٩] الأمر الذي يجعل التساؤل مشروعًا حول كفاءة قوات الأمن واستعدادها لتأمين عملية الاستفتاء وتوفير الأمن اللازم للمواطنين حتى يمارسوا خيارهم الحر.[١٠]

شهدت هذه الفترة أيضًا **قرار مجلس الوزراء بإعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية. وجاء قرار المجلس مشمولًا بتوقيع العقوبات المقررة علي كل من يروج لها وللإرهاب ومن يمول أنشطتها، ومن انضم للجماعة بعد صدور القرار.**[١١] ورغم أن هذا القرار –ووفقًا لتصريحات رئيس الوزراء نفسه– لا يمثل أكثر من كونه إقرار حالة،[١٢] وأن مجلس الوزراء لا يملك إعلان جماعة الإخوان جماعة إرهابية لأن هذا خارج صلاحيات السلطة التنفيذية[١٣]، إلا أن انعكاسات القرار كانت واضحة على التغطية الإعلامية بشكل عام وتغطية عملية الاستفتاء بشكل خاص كما سيتطرق التقرير.

* السياق الإعلامي لهذه المرحلة من عملية الاستفتاء

خلال فترة الرصد للتقرير المرحلي الثاني طرأت بعض المستجدات على الخريطة الإعلامية على مستوى الوسائل الإعلامية محل الرصد، الأمر الذي أثَّر على النتائج من الناحية الكمية والكيفية أيضًا. ففي ٢٦ ديسمبر أوقفت مطابع الأهرام طباعة جريدة الحرية والعدالة الناطقة بلسان حزب الحرية والعدالة، استنادًا لقرار رئيس الوزراء الذي اعتبر جماعة الإخوان جماعة إرهابية؛ ورغم أن الجريدة هي جريدة حزبية لحزب لم يصدر حتى الآن أمر قضائي بحله، تبعًا لمتطلبات الدستور المؤقت الصادر في ٨ يوليو ٢٠١٣، إلا أن مطابع الأهرام قررت مصادرة حق الجريدة في الطبع، ليزداد انحسار عينة الرصد ويختفي تنوعها. إذ اختفت من العينة أية وسائل مصرية تعبر عن التيار المعارض للاستفتاء والتعديلات الدستورية، لتبقى قناة الجزيرة مباشر مصر، هي القناة الفضائية الوحيدة في العينة التي تتبنى خطاب مختلف عن باقي مفردات العينة التي تخلت عمدًا عن معايير التنوع والتوازن واختارت أن تؤيد بشدة الاستفتاء دون إتاحة المجال لأية أراء معارضة أو متحفظة كما سنرى في متن هذا التقرير.

ويشدد مركز القاهرة في هذا الصدد على أن مبدأ التنوع والتوازن مبدأ مهني إجباري على الإعلام المملوك للدولة الذي يفترض أن يعكس كافة أطياف المجتمع بلا مفاضلة أو إقصاء، بينما يظل تبني وسائل الإعلام الخاصة والحزبية لموقف محدد أو إعلان انحيازها لصالح تيار أو توجه معين، هو أمر مقبول في بيئة إعلامية تتمتع بالتعددية والتنوع، وتحظى بالفرص المتساوية في الوصول للجمهور، أما اختلال التوازن في البيئة الإعلامية يخل

---

[٩] لمعرفة المزيد حول موقف المنظمات الحقوقية من تلك الأعمال الإرهابية أنظر بيان "**منظمات حقوقية تدين حادث الدقهلية الإرهابي وتطالب بالتصدي للإرهاب دون التضحية بحقوق الإنسان**"، على الرابط التالي:http://www.cihrs.org/?p=7765

[١٠] كان لمثل هذه الحوادث انعكاسها على التغطية الإعلامية لقضية الاستفتاء حيث وظفتها وسائل الإعلام مع غيرها من الأحداث لحشد المواطنين لقبول الدستور، تحت دعوى أن الموافقة على الدستور تضمن توقف مثل هذه الحوادث الإجرامية، بل أن هذه الحوادث لا تستهدف إلا عرقلة الاستفتاء ومن ثم سوف تنتهي بمجرد الموافقة على التعديلات الدستورية وإقرارها، على النحو الذي سيستعرضه التقرير- دون أن تحمل الإعلام الأجهزة الأمنية مسئولية التأمين، والفشل في وقف تلك الأعمال التي أقر باحتمالية حدوثها.

[١١] القرار كما نشرته الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?A

[١٢] جاء هذا نصًا في تصريحات رئيس الوزراء لبرنامج "يحدث في مصر" على فضائية **MBC** مصر في ٢٩ ديسمبر، تجدونه على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=tS6sTJM9Vhk

[١٣] نص تصريحات رئيس الوزراء على قناة دريم في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣، تجدونه على الرابط التالي:

http://www.youtube.com/watch?v=xJWcWRMK-98

بمبدأ التوازن في المادة الإعلامية الموجهة للجمهور، ويضع الوسائل الإعلامية التي تفصح عن مواقفها تحت شبهة الحملات التوجيهية.

من التغيرات التي طرأت على الخريطة البرنامجية أيضًا للعينة، كان توقف برنامج جملة مفيدة على فضائية **MBC** مصر في ١٠ ديسمبر ٢٠١٣، واستبداله ببرنامج يحدث في مصر الذي بدأت أولى حلقاته في ٢٩ ديسمبر، ولعل هذا يفسر تراجع المساحة المخصصة لقضية الاستفتاء على القناة، حيث كانت أغلب أيام الرصد –قبل بدء البرنامج الجديد– خالية تمامًا من أية إشارة للاستفتاء سوى بعض الإعلانات المتخللة للمسلسلات الدرامية التي شغلت فترة ذروة المشاهدة.[١٤]

في ٢٨ ديسمبر نشرت الجريدة الرسمية في عددها ٢٩٥ قرار اللجنة العليا للانتخابات بشأن تنظيم عملية التصويت في الداخل والخارج، وكذا نشرت الجريدة قرار اللجنة رقم ٣٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن تنظيم عملية الدعاية، والتي اقتصرت حسب القرار على محيط اللجنة فقط، حيث يحظر القرار قيام أي طرف بتوجيه الناخبين بأي وسيلة في محيط مائتي متر فقط من اللجنة. بينما لم يتطرق القرار لأية ضوابط أخرى تتعلق بصلاحيات الإعلام في متابعة عملية الاستفتاء، أو استخدام أي أنماط من الدعاية السلبية أو ترويع المواطنين أو الدعاية الدينية أو غيرها من الانتهاكات المرتبطة بتلك المرحلة.

معدل اهتمام وسائل الإعلام بشكل عام بعملية الدستور خلال هذه المرحلة جاء مرتفعًا جدًا، مقارنةً بالمرحلة السابقة والخاصة بعمل لجنة الخمسين، بينما بقيت قليل من وسائل الإعلامية محتفظة بمعدلها المحدود في تناول قضية الاستفتاء. فبين الإذاعات تكاد تختفي أي إشارة للدستور في إذاعات القران الكريم وراديو هيتس، بينما يعتبر راديو ٩٠:٩٠ و رديو مصر الأكثر اهتمامًا بقضية الدستور بين الإذاعات. أما على مستوى القنوات التلفزيونية يأتي معدل اهتمام القنوات الخاصة بالدستور متقارب جدًا، ولكنه يظل أقل من حجم تركيز قناتي النيل للأخبار والفضائية المصرية على عملية الاستفتاء.

أما القنوات العربية فبينما تقل نسبة الاهتمام في فضائية **MBC** مصر بشكل كبير عن نظيرتها في التقرير المرحلي الأول، ترتفع بشكل ملحوظ على قناة الجزيرة مقارنةً بالتقرير السابق.

تظل الصحف هي الأكثر اهتمامًا بين الوسائل الإعلامية بقضية الدستور، ففي ظل محدودية المساحة، اختارت الصحف جميعها بلا استثناء أن تعطي الأولوية لأخبار الدستور والاستفتاء طوال فترة الرصد للتقرير الثاني، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف مواطن تركيز كل منها على جانب من العملية كما سيستعرض التقرير.

وبشكل عام خلال المرحلة الثانية من عملية الاستفتاء، أعلنت معظم وسائل الإعلام عن مواقفها بشكل واضح من التعديلات الدستورية، وقد جاءت جميعها مؤيدة للتعديلات الدستورية فيما عدا صحيفة الحرية والعدالة، وقناة الجزيرة التي أعلنتا أيضًا بأكثر من طريقة عن موقفهما الرافض لهذه التعديلات. ولكن كان من المثير للاهتمام الطرق التي اتبعتها الوسائل الإعلامية للتعبير عن مواقفها، سواء على لسان مقدمي برامجها أو في افتتاحيات صفحاتها أو ربما في شعار تختاره القناة أو الصحيفة ليقترن بكل محتواها،[١٥] ناهيك عن إنتاج البروموهات " الإعلانات القصيرة" التي تعكس توجه الوسيلة.

---

[١٤] القناة الأقل من الناحية الكمية في تناول قضية الدستور، كما أنه على مدار ١٥ يوم على الأقل لم يرد ي القناة أية إشارة للدستور ولا حتى في الفواصل الإعلانية، ولكن ارتفع المعدل بشكل ملحوظ بمجرد البدء في بث برنامج يحدث في مصر في ٢٩ ديسمبر.

[١٥] بينما اختارت بعض القنوات والصحف كلمات مثل **"نعم للدستور"** شعارًا لها، أو **صورة الصندوق وعلامة نعم**، اختارت جريدة **الحرية والعدالة** شعار **دستوركم باطل، قاطع دستور العسكر**، ليكون شعارًا لجميع صفحاتها بدءً من ١٥ ديسمبر (فور إعلان الرئيس موعد الاستفتاء).

* أهم المؤشرات حول التغطية الإعلامية للمرحلة الثانية من عملية الاستفتاء

تحدد المعايير الدولية دور الإعلام أثناء فترات الدعاية أو الحوار المجتمعي قبيل الاستفتاءات والانتخابات العامة في ٣ أدوار رئيسية.[١٦] **الأول** هو توعية المواطنين بمجريات عملية الاقتراع، وأهم القواعد المنظمة للعملية وفقًا لتعليمات الجهات المشرفة عليها، وفي هذا الإطار يتولى الإعلام مهمة طمأنة المواطنين حول سلامة إجراءات العملية بما يضمن سلامة أصواتهم بدءً من إجراءات تأمين مواقع اللجان،مرورًا بتعريف الناخب بالأفراد المنوط بهم التواجد في اللجان، وكذا حقوق الناخب داخل اللجنة للتأكد من سلامة تصويته، بما في ذلك الجهات التي يفترض اللجوء إليها حال تعرضه لأي انتهاك، ناهيك عن دور وسائل الإعلام في شرح الإطار التشريعي الحاكم للعملية الانتخابية، وكذا إجراءات عمليات الفرز وحساب الأصوات وتأمين الصناديق بما يعزز من ثقة المواطن في العملية.

الدور **الثاني** هو إجراء نقاش جاد وثري للمحتوى محل الاقتراع (التعديلات الدستورية) بما يساعد المواطن على اتخاذ قراره بحرية كاملة، استنادًا على فهم متعمق يتخطى النصوص الموضوعة إلي ضمانات تطبيقها، وما تتطلبه من إصلاحات تشريعية أو غير تشريعية على أرض الواقع بما يحمله من تحديات، ناهيك عن دور الإعلام في طرح الأسئلة حول منطقية هذه الضمانات وعدم تناقضها أو تضاربها بما ينطوي على شبهة خداع الناخب. وفي هذا الإطار يكون انحياز الإعلام الوحيد للناخب، دون تبني لوجه نظر معينة، لذا تعد هذه المرحلة اختبار لوسائل الإعلام ومدى ثقة المواطنين فيها.

الدور الثالث هو التمثيل المتنوع والمتوازن لكافة الأطراف المعنية والمؤثرة في عملية الاقتراع بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم ومواقفهم، إذ يقع على الإعلام الدور الأكبر في التحقق من تلبية هذه التعديلات لاحتياجات كافة فئات المجتمع دون تمييز، بمختلف تنوعاته الجغرافية،الدينية، الجنسية،العرقية والسياسية والأيديولوجية. مع الأخذ في الاعتبار حق القطاعات التي تتحفظ على هذه الوعود الانتخابية في التعبير عن آرائها وأسباب مطاعنها وتحفظها، ويظل الأمر متروكًا للناخب في اتخاذ القرار وفقًا لقناعاته ومصالحه.

وإذا ما وضعنا هذه الأدوار الثلاثة محل الاختبار والتقييم لوسائل الإعلام محل لرصد، سنجد أن ثمة تخاذل واضح ومتعمد في قيام الإعلام بدوره وهو ما كشفت عنه عمليات الرصد اليومية وعكسته المؤشرات التالية:[١٧]

١. ضعف المحتوى الخاص بالتوعية والتثقيف بإجراءات عملية الاستفتاء

انشغلت جميع وسائل الإعلام محل الرصد بالحشد لتأييد الدستور بكافة الطرق ومن خلال كافة الفنون الصحفية والتلفزيونية والإذاعية، وبالإضافة لكونها لم تهتم بأن تشرح للمتلقي أسباب هذا التأييد –كما سيتعرض التقرير– فهي لم تحاول أن تعزز من ثقة المواطن في عملية الاستفتاء أو ترفع درجة وعيه بمجرياتها، إذ انحسر اهتمام معظم وسائل الإعلام بالمواد الإعلامية المتعلقة بالتثقيف والتوعية، واقتصر على إذاعة ونشر بعض إعلانات التوعية

[١٦] لمزيد من التفاصيل حول دور الإعلام في أوقات الانتخابات العامة، أنظر كتاب "أي دور للإعلام في تغطية الانتخابات العامة، جيوفانا مايولا، صبحي عسيلة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠، http://www.cihrs.org/?p=3617

[١٧] سوف يتناول التقرير المؤشرات الخاصة **بقناة الجزيرة وجريدة الحرية والعدالة** في نقطة منفصلة، نظرًا لاختلاف سياسيتها وطبيعة انتهاكاتها عن سياق المؤشرات الجامعة لباقي الوسائل الإعلامية محل الرصد.

والتثقيف –التي بدأت إذاعتها متأخرة نسبيًا– من إعداد اللجنة العليا للانتخابات،[١٨] لتوعية المواطنين بأهمية مراجعة بياناتهم في الكشوف الانتخابية، وتعريفهم بمواد الدستور. وتظل نسبة إذاعة هذه الإعلانات ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الإعلانات المؤيدة للدستور.

كذلك كادت تختفي من البرامج الحوارية أي نقاشات تتعلق بسير عملية الاستفتاء والقواعد المنظمة لها،[١٩] وضمانات سلامة اللجنة الانتخابية، والجهات المنوط بها الإشراف على عملية الاقتراع، وكذا ضوابط التغطية الإعلامية لعملية الاستفتاء،[٢٠] واقتصر الأمر على مداخلات تليفونية قصيرة ومحدودة مع أعضاء اللجنة العليا للتأكيد على "تطهير" الكشوف الانتخابية من تزوير جماعة الإخوان المسلمين،أو منع الجمعيات التابعة للإخوان من المسلمين من المراقبة على الاستفتاء.[٢١]

أما الصحف فما كان منها إلا أن اكتفت بنشر نص الدستور بعد التعديل،[٢٢] وذلك إما تحت دعوى دحض النسخ "المزورة" التي قالت أن الإخوان قاموا بتوزيعها لتضليل المواطنين، أو إبراز المواد التي تم حذفها من دستور ٢٠١٢، وليس بدافع الواجب والانحياز للمتلقي. ناهيك عن نشر وسائل الإعلام لبعض المعلومات غير الدقيقة حول مقار الاقتراع، فبينما نقلت معظم وسائل الإعلام قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بما يجيز تصويت الناخبين في مقار انتخابية غير مقار إقامتهم، لم تتناول وسائل الإعلام القرار بالمناقشة أو التحليل، الأمر الذي صنع نوعًا من التضليل، إذ أن القرار لا يعني تصويت الوافدين في أي مقر انتخابي، وأن ثمة محددات تضبط تصويت الوافدين في مقار انتخابية محددة، في كل محافظة.

٢. التأكيد على عملية تأمين الاستفتاء وإبراز دور قوات الجيش والشرطة في هذا الصدد

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى الدور الذي لعبه الإعلام في "ترويع" المواطنين من احتمالية قيام جماعة الإخوان المسلمين بأعمال عنف لعرقلة الاستفتاء،[٢٣] سواء كان هذا استنادًا على معلومات لها أساس من الصحة[٢٤] أو مجرد

---

[١٨] اهتمت أغلب الصحف والقنوات التلفزيونية بإذاعة ونشر الحملة الإعلانية التي أعدتها اللجنة العليا للانتخابات، وكذا إعلانات مركز العقد الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة، إلا أن ثمة تكثيف لمعدل عرض تلك الإعلانات بدأ من ١٠ ديسمبر.

[١٩] يحسب لمقدم برنامج يحدث في مصر، على **قناة MBCمصر**، أنه كان أول من أجرى مداخلة مع المتحدث الرسمي الجديد باسم اللجنة العليا للانتخابات في الحلقة الرابعة من برنامجه، حول إجراءات الاستفتاء، بينما استضاف برنامج آخر النهار على **قناة النهار** في ١٠ ديسمبر عضو الأمانة العامة للجنة العليا لمناقشة إجراءات التصويت، واستضاف البرنامج نفسه في حلقة ٢٣ ديسمبر وزير التنمية والإدارية في فقرة حول إجراءات التصويت وقوائم الناخبين. وأخيرًا أجرى برنامج هنا العاصمة على قناة CBC بعض المكالمات الهاتفية مع أعضاء اللجنة العليا على مدار فترة البث.

[٢٠] رغم أهمية هذا الموضوع بالنسبة للإعلام، لم ترد أية إشارة له سوى في حلقة برنامج يحدث في مصر، على فضائية **MBC مصر** ، حلقة ٥ يناير

[٢١] كان برنامج هنا العاصمة على فضائية **CBC** الأكثر تركيزًا على هذا الموضوع، راجع حلقات ١٠، ٢١ ديسمبر.

[٢٢] نشرت **صحيفة الجمهورية** نص مشروع الدستور في ملحق مجاني مع عدد ١٣ ديسمبر، وكذا نشرته **صحيفة الوفد** في ٢٦ ديسمبر وكررت نشره في ٢ يناير مقترنًا بشعار (نعم للدستور)

[٢٣] خلص التقرير إلى هذه النتيجة استنادًا على عدد ضخم من الأمثلة، التي يصعب جمعها في هذا التقرير المرحلي، إذ لا يكاد يخلو برنامج حوار تلفزيوني أو إذاعي من هذه الرسالة الإعلامية، لذا لزم التنويه أن الأمثلة الواردة في هذه السياق هي على سبيل المثال لا الحصر، لصعوبة الحصر. وتعد افتتاحية برنامج نص ساعة مع جمال فهمي على قناة **ON TV**يوم ٤ يناير ملخصًا لهذا الخطاب، قال فيها **"الخطوة الأهم هي إرباك المشهد وتعطيله، كل ما نقرب من المعاد يزيد الجنون، هذا الجنون سيصل لأفاق أسطورية، هيبقى جنون إجرامي غير مسبوق...تجار الدم عايزين أكبر قدر من الدم، لكن لما يخرج المشهد رائع هينتهوا"**

[٢٤] في سياق حلقة برنامج آخر النهار يوم ٢٠ ديسمبر عرضت **قناة النهار** ضمن الأخبار خبرين قصيرين الأول يقول: **"تحالف دعم الشرعية يدع لغزو الميادين وحصار اللجان، والثاني: جماعة أنصار بيت المقدس تهدد الجيش والشرطة بالذبح في حالة تمرير الدستور"** بينما لم يتوقف أيًا من مقدمي البرنامج أو غيرهم أمام هذه الأخبار الخطيرة أو يتحروا حقيقتها، فلم تستغرق تلاوتها ثواني، مستندةً إلى تصريحات على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك".

آراء وتوقعات أو استنتاجات قدمها الإعلاميون للمواطنين في صورة حقائق،[٢٥] أو معلومات "مجهولة المصدر"،[٢٦] أو تسريبات وانفرادات حصلت عليها وسائل الإعلام من مصادرها الخاصة.[٢٧] هذا التأكيد على وقوع شغب يومي الاقتراع كان في جوهره مدخلًا إعلاميًا للتأكيد على دور قوات الجيش والشرطة في عملية التأمين من جهة،وتحفيز المواطنين على المشاركة في تحدي لهذا التهديد الأمني من جهة أخرى. الأمر الذي يفسر كثافة المادة المخصصة لهذا الشأن وتكرار السؤال الخاص بقدرة القوات المسلحة والشرطة على التأمين، على معظم ضيوف البرامج الحوارية حتى وإن كان موضع الفقرة بعيدًا عن الاستفتاء والدستور.

اشتركت صحيفتي الأهرام والجمهورية في التركيز على دور الجيش والشرطة في عمليات التأمين، حيث احتلت أخبار التأمين صفحاتهما الأولى ونالت مواقع مميزة،[٢٨] وكذا صحيفة الوفد خصصت جزءً من صفحتها الأولى[٢٩] –في ٥ أعداد على الأقل– للتأكيد على دور الجيش والشرطة في تأمين الاستفتاء ناهيك عن الفنون الصحفية الموزعة بين صفحات الجريدة في معظم أعدادها. كذلك أولت الصحف الخاصة اهتمامًا ملحوظًا بدور الجيش والشرطة في عملية التأمين.[٣٠]

بين القنوات، تعد قناة الفضائية المصرية هي الأكثر تركيزًا على دور الجيش والشرطة في عملية التأمين، فغالبًا لا تخلو نشرات أخبارها أو افتتاحية برامجها بشكل يومي من تأكيد على جهود قوات الأمن في هذا الصدد.

أما برنامج يحدث في مصر على فضائية **MBC مصر**، والذي خصص أولى حلقاته –٢٩ ديسمبر– لإجراء حوار مع رئيس الوزراء فلم يتطرق لعملية الاستفتاء إلا في إطار عمليات التأمين وجهود الداخلية والجيش في هذا الصدد. بينما طرحت **قناة الحياة** قضية تأمين الاستفتاء وجهود الجيش والشرطة في هذا الصدد أكثر من مرة[٣١] وكذا **قناة**

---

[٢٥] على سبيل المثال: في حلقة ٢٢ ديسمبر قال مقدم برنامج نقطة لقاء في افتتاحية برنامجه على إذاعة **نجوم FM**: **تعالوا نتكلم في الكلام الكبير، جماعة الإخوان بتعمل ايه، هم ماشين في نفس السيناريو، هو ونفس الأداء العبيط ؛ إفساد يوم الاستفتاء، إحنا هنرعبكم إحنا جامدين أوي انا نيمو ياض عارف الجو ده؟ انا عتريس والنبي عتريس. المهم هم بيعملوا إيه بيدعوا لمظاهرات، أنا بعمل فوضى أنا بعمل عنف أنا قليل الأدب.**

[٢٦] وضعت قناة **MBC مصر** في يوم ١ يناير ٢٠١٤ خبرًا عاجلًا يقول: **"مصادر سيادية: ضبط مجموعة إرهابية كانت تخطط لاستهداف لجان الاستفتاء على الدستور بالقاهرة والجيزة"** الجدير بالذكر أن أيًا من البرامج الإخبارية والحوارية على القناة لم يتناول الخبر، وكذا لم يرد في أي وسيلة إعلامية أخرى، وقد حذفته القناة من على شريط الأخبار العاجلة بعد دقيقة و٢٣ ثانية ولم تعد وضعه مرة أخرى. بينما قالت **جريدة الوطن** في عدد ٦ ديسمبر: **"خطة الإخوان لإفشال الاستفتاء"** والمبنية بأكملها على مصادر أمنية، ومصادر مطلعة كشفت للوطن. الأمر الذي تكرر في عدد ١٢ ديسمبر. أما مقدم برنامج "ممكن" على **قناة CBC**، فقد بدأ حلقة ١٨ ديسمبر بجملة **"هكشف لكم مخططات الإخوان من ورق رسمي للجماعة ومن ضمن مخططاتهم إفساد الدستور"**، ولكن لم يقل المذيع مصدر هذه الأوراق أو الدليل على صحتها.

[٢٧] أفسحت **صحيفة الأهرام** المجال أمام الصحفي مصطفى بكري في صفحتها الثانية من عدد ٢٢ ديسمبر ليكشف **"الأوراق السرية لجماعة الإخوان المسلمين في الفترة المقبلة، "** وعلى مساحة ضخمة تتناول خمسة سيناريوهات اعتمدتها الجماعة للفترة المقبلة. بينما لم يقدم الصحفي ما يفيد إن كانت هذه السيناريوهات هي مجرد توقعات أو ثمة مستندات تفيد بها، وتثبت صحتها، وبالطبع جاءت العناوين والمتن مدللًا على كون هذه المعلومات حقائق لا مجال للشك فيها. كذلك نشرت **جريدة الوفد** في صدر صفحتها الأولى ٢، عدد ٥ ديسمبر ما أطلقت عليه **"تفاصيل مخطط التنظيم الدولي للإخوان للحشد ضد الدستور"** ولم يعلن الخبر مصدر محدد للمخططات التي قدمها الخبر على اعتبارها حقائق مؤكدة. بينما أعدت **صحيفة الوفد** تحقيقًا ص ٩ عدد جريدة ١٠ ديسمبر ٢٠١٣، بعنوان **"حملة إخوانية مسعورة لتشويه الدستور"** مقدمة هذه الجملة على اعتبارها معلومة، بينما كان هذا رأي المحرر الذي طرح أسئلة متنوعة تدلل على فكرته على مجموعة من المصادر، وتحقيق آخر بالصفحة نفسها بعنوان **الإخوان يهددون: عنف وعمليات انتحارية ومظاهرات.**

[٢٨] راجع **جريدة الأهرام** أعداد ٥، ٨، ٩، ٢٦ ديسمبر، وصحيفة الجمهورية أعداد ٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠١٣

[٢٩] راجع أعداد **جريدة الوفد**: ١٠، ١٣، ١٦، ١٨ ديسشمبر٢٠١٣، وعدد ١ يناير ٢٠١٤

[٣٠] راجع على سبيل المثال أعداد **جريدة المصري اليوم** ١٠، ١٩ ديسمبر ٢٠١٣، ١ يناير ٢٠١٤

[٣١] راجع حلقات برنامج الحياة اليوم في ٧، ١١، ١٠، ١٥، ١٢، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣ و٢ يناير ٢٠١٤.والجدير بالذكر أن مقدمة البرنامج دائمة الربط بين خطة التأمين بجهود الإخوان لإفساد الاستفتاء من خلال أسئلة توجيهية مثل **"لما يحصل ده النهاردة أمال نتوقع إيه وقت الاستفتاء؟، ما رأيك في**

٣. غياب التنوع والتوازن في اختيار المصادر والضيوف وطبيعة المداخلات

على مستوى أنماط وسائل الإعلام الثلاثة اختفي عنصر التنوع في اختيار المصادر والضيوف، ولا نقصد هنا التنوع في وجهات النظر والرؤى فقط،[٣٣] بل التنوع في الضيوف والمصادر المعبرة عن التوجه الواحد، الأمر الذي يضاعف من حجم تقصير وسائل الإعلام حتى في تنويع المصادر المعبرة عن التوجه نفسه.

فبين الضيوف المؤيدين للدستور، رصد التقرير تكرار شديد للاستعانة بكل من ميرفت التلاوي وتهاني الجبالي،[٣٤] كممثلات عن المرأة،[٣٥] وعن الأقباط الأنبا بولا عضو لجنة الخمسين عن الكنيسة،[٣٦] أما بين القانونيين فيعد المحامي عصام الإسلامبولي الأكثر ظهورًا في وسائل الإعلام. ناهيك عن تكدس وسائل الإعلام بباقي أعضاء لجنة الخمسين الذين من الطبيعي أن يكون عرضهم لمواد الدستور ومناقشتهم لها متحيزة إلى حد كبير، لاسيما أن الإعلاميين لم يحرصوا على مواجهتهم برؤى مخالفة أو متحفظة لما خلصوا إليه. في هذا الإطار تعد **الفضائية المصرية** الأكثر استضافة لأعضاء الخمسين، كما أن معظم وسائل الإعلام صنعت" بروموهات"-فواصل- لتأييد الدستور عبارة عن تسجيلات مقتطعة من كلمات أعضاء لجنة الخمسين في لقاءات تلفزيونية متنوعة، وتكرر إذاعة مثل هذه الفواصل بشكل مكثف خلال فترة الرصد.

وبالطبع اختفى تمامًا التنوع على مستوى وجهات النظر المطروحة، فمعظم التغطية الإعلامية منها مؤيدة للتعديلات الدستورية، دون أي تحفظ أو اعتراض، والتقارير المصورة التي تستطلع رأي المواطنين تخلو تمامًا من أي رأي غير مؤيد للدستور،[٣٧] وكذا المداخلات التليفونية[٣٨] والرسائل التي يختار الإعلاميين عرضها.

فباستثناء بعض حلقات برنامج أخر كلام على شاشة **ON TV**،[٣٩] وحلقة واحدة من برنامج خطوط عريضة على قناة **MBC** مصر،[٤٠] وحلقات معدودة من برنامج الحياة اليوم على **فضائية الحياة**،[٤١] وحلقة ١٩ ديسمبر من برنامج ممكن

المناخ العام ومحاولات الإخوان تعطيل الدستور؟

[٣٢] راجع على سبيل المثال: حلقة ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣

[٣٣] يحسب **لقناة الحياة** أنها استضافت ضيف معارض للتعديلات الدستورية هو مجدي قرقر في حلقة برنامج الحياة اليوم ٧ ديسمبر، كما استضافت في حلقة ٢٤ ديسمبر خبيرًا بالشئون الإسلامية في سياق التعليق على اعتبار الجماعة إرهابية، وقد نشب خلاف بينه وبين الضيف الأخر الذي أصر على نعت الإخوان بأنهم **"مش رجالة، مش وطنيين، مش بني أدمين"** وحاولت المذيعة أن تفسح المجال لوجهتي النظر.

[٣٤] اقتربت عدد مرات ظهور ميرفت التلاوي في الإعلام خلال فترة الرصد لهذا التقرير إلى أكثر من ٥٠ مرة، بينما جاءت تهاني الجبالي في المرتبة الثانية بفارق ليس بكبير، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بهما في المواد الإعلانية الداعمة للدستور، والتي تذاع يوميًا أكثر من مرة على معظم وسائل الإعلام.

[٣٥] بالإضافة إلى تكرار الاستعانة بـ:هدى الصدة وعزة عشماوي ونهاد أبو القمصان اللاتي جاء معدل ظهورهن متكرر ولكن بفارق ضخم عن الأسماء السابقة.

[٣٦] بشكل عام الاستعانة بمصادر كنسية كان محدودًا، واقتصر على بعض الحوارات مع البابا تواضروس وتصريحات للأنبا بولا منها على سبيل المثال ما ورد في برنامج هنا العاصمة، **قناة CBC** حلقة ٥ يناير، و**جريدة الوطن** ٣١ ديسمبر٢٠١٣.

[٣٧] سجلت **الفضائية المصرية** على مدار فترة الرصد أكثر التقارير الخارجية تحيزًا، حيث جاءت معظم تقارير القناة تفتقر للتنوع والتوازن، وتعكس انحياز واضح، ناهيك عن الصياغات الإنشائية المتحيزة لمراسلي التقارير الخارجية الواردة في سياق النشرات الإخبارية التي يفترض ألا تشهد أي إبداء للرأي. راجع على سبيل المثال لا الحصر نشرات ١٧ و١٨ ديسمبر.

[٣٨] لزم التنويه أن بعض المداخلات التليفونية الواردة في برامج البث المباشر التلفزيونية والإذاعية، كانت تحمل وجهات نظر متنوعة، بل أن بعضها تضمن انتقادًا لأداء الإعلام، إلا أن تعاطي الإعلاميين معها اتسم بعدم المهنية، راجع الجزء الخاص بالمصادرة على حق المتلقي في هذا التقرير ص٩

[٣٩] بدأت فقرة ٧×٧ من برنامج أخر كلام على **فضائية ON TV** ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، وهي من الفقرات القليلة الذي شهدت ظهور ضيوف معارضين للتعديلات الدستورية، تتاح لهم مساحة متساوية في مناظرة أمام داعمي التعديلات، إلا النطاق الزمني لهذا التقرير لم يشهد سوى عشر حلقات.

[٤٠] حلقة ٦ ديسمبر، والتي شهدت مواقف متنوعة من المادة الخاصة بنسبة العمال والفلاحين.

[٤١] راجع حلقة الحياة اليوم على **فضائية الحياة** ٩ ديسمبر، وكذا حلقة ١٤ ديسمبر ٢٠١٣

على **CBC**، وحلقة ١ يناير ٢٠١٤ من برنامج لازم نفهم على القناة نفسها،يختفي أي نقاش يطرح وجه نظر معترضة أو متحفظة على بعض مواد الدستور.

في الصحف كانت صفحة المقالات هي الانعكاس الأوضح لغياب التنوع[٤٢] إذ كادت تختفي من صفحات الرأي في الصحف القومية والخاصة محل الرصد أية مقالات أو أعمدة رأي تتناول بالتعليق أو التحفظ أيًا من مواد الدستور،فهي في مجملها مقالات تحشد لقبول التعديلات الدستورية، وتمتدح في انجازات لجنة الخمسين، فتأتي معظم عناوين المقالات –على سبيل المثال– على النحو التالي: نعم التي تنتظرها مصر من المصريين،[٤٣] حروف العبور،[٤٤] لماذا نعم للدستور،[٤٥] نعم للدستور،[٤٦] نعم لدستور لا يفرط في التراب الوطني،[٤٧] الإرادة الشعبية والاستفتاء على الدستور بنعم.[٤٨]

وتعد صحيفة الوفد من أكثر الصحف تركيزًا على فن المقال كوسيلة للحشد لتأييد الدستور، فعلى مدار فترة الرصد جاءت كل مقالات الجريدة مؤيدة للدستور باستخدام عبارات إنشائية شديدة المدح والتعظيم في التعديلات الدستورية ولجنة الخمسين.[٤٩] بينما تجدر الإشارة إلى أن صحيفة الشروق الأكثر سعيًا نحو تحقيق التوازن في صفحة الرأي بعرض بعض المقالات المتحفظة على بعض مواد الدستور "لاسيما مادة المحاكمات العسكرية للمدنيين".[٥٠]

كذلك لعب فن الكاريكاتير دورًا رئيسيًا في التعبير عن غياب التنوع في الصحف، فعلى مدار فترة البث لم تنشر صحيفة قومية كاريكاتير واحد لا يتضمن صراحةً أو بشكل ضمني الحشد لتأييد الدستور.[٥١] وكذا انتشرت في الصحف الخاصة[٥٢] الرسوم الكاريكاتيرية المؤيدة للدستور.[٥٣]

٤. مصادرة حق المتلقي في التعبير عن رأيه، والتطاول عليه أحيانا

إن كنا قد أشرنا إلى غياب التنوع على مستوى الضيوف والمصادر في وسائل الإعلام، فقد كان من المؤسف أن تحاول بعض وسائل الإعلام مصادرة حق المتلقي في الاختلاف مع سياستها التحريرية أو التحفظ عليها،[٥٤] واعتراضه على غياب التنوع والتوازن في محتواها،[٥٥] أو ربما محاولته تذكير الإعلام بحقيقة دوره،[٥٦] الأمر الذي يعكس وعي مبهر

---

[٤٢] تجدر الإشارة في هذا الصدد انه لا توجد مسئولية على الوسيلة الإعلامية بشأن محتوى المقالات وتوجه أصحابها، ولكنها تبقى ملتزمة بالسعي نحو تحقيق الحد الأدنى من التنوع والتوازن في طبيعة الآراء التي تطرحها في صفحات الرأي، حيث تعد الانتقائية في النشر نمط من التحيز.

[٤٣] مقال لسكينة فؤاد، **جريدة الأهرام** ٨ ديسمبر ٢٠١٣.

[٤٤] مقال لماجدة حسين، **جريدة الأهرام** ص ١٠ عدد ٨ ديسمبر ٢٠١٣

[٤٥] مقال لعبد العظيم الباسل ص ١٠ **جريدة الأهرام** ١٤ ديسمبر ٢٠١٣

[٤٦] سامية أبو النصر، **جريدة الأهرام** عدد ٢٣ ديسمبر ص ١٠، ومقال بالعنوان نفسه **بصحيفة الجمهورية** لزينات إبراهيم في عدد ٥ ديسمبر ٢٠١٣.

[٤٧] مقال سمية عبد الرازق في **جريدة الجمهورية** عدد ٥ ديسمبر ص ١٠ (هذا المقال جاء ضمن ٥ مقالات أخرى تحمل عناوين مشابهة بالصفحة نفسها)

[٤٨] **جريدة الجمهورية**، ص ١٨، عدد ٢٢ ديسمبر(هذا بالإضافة لمقالات أخرى بالصفحة نفسها تحمل نفس الرسالة والمعنى)

[٤٩] راجع على سبيل المثال لا الحصر أعددا **جريدة الوفد** ٥، ٦، ٧، ٩، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣.

[٥٠] راجع على سبيل المثال صفحة ٦ من عدد **جريدة الشروق** الصادر في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

[٥١] راجع رسوم الكاريكاتير في **جريدتي الأهرام والجمهورية**، وعلى سبيل المثال لا الحصر راجع أعداد ١٧، ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، و٢ يناير ٢٠١٤.

[٥٢] كانت **جريدة الشروق** أيضا الأكثر حرصًا على تنوع رسوم الكاريكاتير، وعدم التوجيه المباشر من خلالها لموقف واضح من التعديلات الدستورية، راجع أعداد ٤ و٩ ديسمبر ٢٠١٣ على سبيل المثال.

[٥٣] راجع أعداد **جريدة المصري اليوم** ١٠، ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.

[٥٤] على **قناة النهار** ٢٩ ديسمبر برنامج "أخر النهار" **المذيع: المواطن من حقه يقول نعم أو لا بس، بصراحة هو لازم يقول نعم عشان مصر**".

[٥٥] حرص ضيف برنامج هنا العاصمة على **قناةCBC** في حلقة ٩ ديسمبر أن يقول للمشاهد "أنا مش بقولك شارك بنعم أو لا" **فتدخلت المذيعة وقالت" أنا بقولك، إنزل شارك بنعم، الصراحة يعني عشان أكون واضحة، عايز تقول لا إنت حر بس أنا بقولك إنزل قول نعم"**

للمواطنين بدور الإعلام،[٥٧] وإصرار الإعلام على تنميط صورة سلبية لكل من يختلف مع مواقفه.[٥٨]

الجدير بالذكر أن عددًا من الإعلاميين ومقدمي البرامج قد أقروا بحق المتلقي في التعبير عن رأيه بحريه،[٥٩] وأن دور الإعلام –لاسيما المملوك للدولة– لا يتضمن توجيه المواطنين،[٦٠] بل يتوقف عند الشرح والتفسير، إلا أن الإعلاميين أنفسهم الذين أقروا هذه الحقوق، صادروها بأشكال شتى،[٦١] فجة أحيانًا.[٦٢]

وقد كان من المؤسف أن ينحاز الإعلام إلى رأيه إلى الحد الذي يصل إلى التطاول على المتلقي أو الإساءة إليه أو الاستهزاء والتهكم على آرائه.[٦٣]

فبين الإذاعات تجد –على سبيل المثال لا الحصر– مقدم برنامج أم الدنيا على راديو مصر[٦٤] –المملوك للدولة– في حلقة ٩ ديسمبر ينعت متصل يرفض طريقة التلقين الذي ينتهجها الإعلام للحشد لقبول التعديلات الدستورية قائلًا **"إنت ليك رأي أنا مش ضدك لكن إنت مش مع ٣٠ يونيو ولا أهداف ٣٠ يونيو". بينما رد على مستمع أخر قرر مقاطعة الاستفتاء بانفعال في حلقة ١٨ ديسمبر" متروحش إنت حر، في ملايين نازلين يقولوا نعم، أنا بخاطب**

---

[٥٦] في رسالة مستمع موجهة لمذيعى برنامج مكملين وانتو مروحين على إذاعة ٩٠.٩٠: تقول **انتي مين واللي معاكي علشان تفرضي علي الناس يقولوا اية؟!، فقالت المذيعة: احنا مصريين وطنيين كفاية إرهاب كفاية اتكال.ورد المذيع" مصر هتواجه إرهابها بنعم علي الدستور، مصر كلها هتنزل ١٤ و١٥ يناير كلها مصر هتعدي للأمام اقعد انت قول لا، وشجع الإرهابيين اللي انت بتشجعهم، محدش هيقدر يقف قدام مصر وثوراتها.**

[٥٧] في تقرير يستطلع أراء المواطنين حول التعديلات الدستورية في ١٤ ديسمبر على **قناة CBC**، طالب المواطنين-دون إبداء مواقفهم- الإعلام بتسليط الضوء على مواد الدستور، فهذا هو دوره.

[٥٨] **الفضائية المصرية** وأثناء قراءة مذيع برنامج أفهمونا "لسكريبت"حلقة ١١ ديسمبر قال: **المعد كاتب لي أن من يقول نعم مصري، ومن يقول مصري أيضا، لكن انا بختلف معاه في الرأي، اللي هيصوت بلا عايز يعطل البلد وأكيد مش هيبقى مصري ولا مخلص ولا محب لوطنه.**

[٥٩] على سبيل المثال: مقدم برنامج من القاهرة على **فضائية النيل للأخبار** في ٢٦ ديسمبر موجهًا سؤاله لضيفه **"ما الذي يمكن ان نقوله للمصريين للمشاركة باطمئنان دون توجيه معين، ربما أنا وحضرتك نوافق على الدستور لكن لا نلزم آخرين بهذه الموافقة**، وفي حلقة ٨ ديسمبر، قالت مذيعة برنامج مباشر من القاهرة: **دورنا التوعية بضرورة المشاركة في الدستور بدون توجيه المشاركين**.

[٦٠] طالبت مذيعة **الفضائية المصرية** ضيفها في برنامج الدين الحياة يوم ١٩ ديسمبر: **لا يا أستاذ أحمد بعد إذنك عشان مش عايزين حد يقول الاعلام المصري او ماسبيرو بيوجه حد، يهمنا الناس تنزل لصناديق الاستفتاء**

[٦١] العديد من الإعلاميين أقر هذه الحقيقة ولكنه عاد لتوجيه المواطنين للتصويت في اتجاه محدد، ففي حلقة ١٥ ديسمبر قالت مقدمة برنامج الحياة اليوم على **فضائية الحياة: لابد للمصريين من النزول للمشاركة في الاستفتاء سواء بنعم أو لا فالأهم هو المشاركة**، ولكنها عادت وطالبت **المشاهدين بالتصويت بنعم على الدستور** بشكل صريح في حلقة برنامجها في ٢٤ ديسمبر

[٦٢] في ١٧ ديسمبر جاءت مقدمة مذيع برنامج ٣٠/٢٥ صادمة على **ONTV**، تنطوي على استخفاف بحق المتلقي، إذ قال نصًا **إنت مهتم فعلا تعرف الدستور، بذمتك كده علشان خاطري خلينا صراحا مع بعض، سيبك من الناس دي، خليك معايا انا بقى، بذمتك ان هتقول نعم للدستور او لا على الدستور علشان مواده؟!، اللي هيقول نعم للدستور هيقول نعم لمستقبل بلا حكم مرشد، نعم لبلد المواطنة، نعم للاصطفاف الوطني من غير لا يقرا مواد ولا يدرس مواد ولا يعرف مواد، معلش خلينا صراحا مع بعض، واللي هيقول لا لو الدستور كان كله ايات قرانية كان هيقول لا برضه، ليه لأنه عايز يقول انا ضد ٣٠ يونيو أنا ضد ثورة مصر ضد الإخوان انا منحاز للإخوان انا بطبطب للإخوان انا إخواني انا بتاع الغرب أنا بتاع الأمريكان أنا مدعي حقوق إنسان أنا بتاجر بمادة في الدستور ومش شايف غيرها ومعمي بيها، وتقعد تقولي المادة رقم كذا والمادة رقم كذا وتفر في ورق قدامه إحنا دافنينه سوا، إحنا نعم لـ ٣٠ يونيو..لا لـ ٣٠ يونيو ولا ليها علاقة بالـ ٢٤٧ مادة في الدستور، الشويتين بتوع المواد دول ده اللي عايز يبرر لنفسه نعم واللي عايز يبرر لنفسه لا، اللي هو برضه شغل الصالونات".**

[٦٣] على سبيل المثال لا الحصر: في يوم ٢٠١٣/١٢/٢٥ في برنامج" وهو كذلك " على **إذاعة ٩٠.٩٠** تلقت المذيعة مكالمة من متصل قال **إن الإخوان ناس عاديين من الشعب والحكومة عايزين يقصوا ناس عن ناس، فقالت المذيعة مستنكرة: انت شايف كدة ".ولما تطرق المستمع لرفضه وصف الاعلام للجماعة بالإرهابية، قالت المذيعة بسخرية: انت تقرا كتير، وتعدي علي الدقهلية كدة تاخد جولة واتمشي هناك، وكلمني تاني وعقبت بسخرية:" انا مش مصدقة إن لسه فيه ناس بتتكلم كده، وضحكت، وقال إيه، مين مصدر المعلومة؟!**

[٦٤] في حلقة ١٨ ديسمبر، وهذه المرة لم يفسح المذيع أي مجال للمستمع للتعبير على مواطن تحفظه على التعديلات لدستورية واختتم المكالمة سريعًا قائلا: **"عايزك تركز شوية قبل ما تقول لا، هتقول لا لية؟ مش مجرد تسمع اتنين من الجماعه اياهم..باحييك استاذ محمد، وانا بعد الكلام اللي قلتهولك هتقول نعم.**

الملايين...أنت دخلت تقولي الكلمتين اللي أنت عايز تقولهم وأنا سمعتك، إحنا بنخاطب شعبنا العظيم ينزل يقول نعم، أنت حضرتك مش عايز تقول إنت حر، أنا عارف أنا بخاطب مين، عايز تنزل إنزل، عايز تقعد في البيت أشكرك، سيب مكان لواحد ينزل يقول نعم، ماتنزلش خليك في بيتك.. الناس نازلة تقول نعم عشان الإرهاب عشان التخابر عشان الجزارين القتلة، عشان بلدنا تمشي وتستقر".

بين الصحف لجأت صحيفة الأهرام للطريقة نفسها ولكن من خلال الافتتاحيات والخواتم للأخبار –يُفترض أن تكون بلا مقدمات أو خواتم– فتجد المحرر في خبر بصفحة ١٣ عدد ٢٩ ديسمبر يقول "أدعو المصريين للتصويت على مشروع الدستور بنعم" مؤكدًا أنه شهد بنفسه تصفيقًا حادًا لعمرو موسى مختتمًا الخبر بالتعليق على دعوة عمرو موسى المصريين للتصويت بنعم قائلًا "ونحن نقول له أن المصريين جميعًا سيصوتون بنعم على الدستور فهو الخطوة الأولى لاستعادة مصر".[٦٥]

أما على مستوى القنوات الفضائية فقد لخصت مقدمة حلقة برنامج ٣٠/٢٥ يوم ٢٩ ديسمبر مجمل الهجوم على معارضي الدستور أو المتحفظين على بعض مواده في العديد من القنوات الفضائية، إذ قال عنهم المذيع "كل من يحاول أن يُشهّر بحماس المصريين، وإخلاص المصريين تجاه هذا الدستور، أو تجاه الاستفتاء القادم، أو تجاه إنه يتقال نعم للدستور، مقراش الوثيقة، حتى هؤلاء الذين يدعون عن بغبغة...صبية الملاعب السياسية، من حق كل الناس تعبر عن رأيها، وتختلف وتقول لأ حتى زي ما هي عايزة، لكن ده صخب عيالي، الحقيقة، إنه حتى اللي بيقولوا خايفين النظام القديم يرجع، كلام هايف وتافه وطالع فعلًا من ناس بينها وبين الجهل علاقة وثيقة أنا برده ما بجيش ناحية الإخوان لإن دول الله يكون في عونهم ده مستشفى الأمراض النفسية والعصبية، ده حالة عقلية مختلفة، أنا بتكلم عن المدعين".

٥. التقاعس عن شرح مواد الدستور، وقصر النقاش الإعلامي على مواد محدودة

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن ثمة استعراضًا لمواد الدستور، ومدح في نصوصه –ورد في معظم الوسائل الإعلامية– إذ أخذ الضيوف والإعلاميين على عاتقهم التأكيد على جودة التعديلات، والدفاع عنها[٦٦] ولكن دون تقديم شرح وافٍ للمواطن لمحتوى المادة، أو مناقشة منطق المعترضين عليها. كما تجدر الإشارة إلى أن **قناة الفضائية المصرية**[٦٧] تخصص برنامجًا يوميًا بعنوان "دستور بلدنا" لمناقشة مواد الدستور مع مجموعة من الضيوف، لتمكين المواطن من تحديد موقفه.لكن مذيعو البرنامج غالبًا ما يقروا موقفهم الداعم لمواد الدستور، ويشاركون الضيف-المؤيد للدستور غالبًا- في مدح مواده. ففي حلقة ٨ ديسمبر على سبيل المثال نعته المذيع في ديباجة طويلة بأنه **الأفضل بين كل**

---

[٦٥] خلط المحرر في هذا الخبر بشكل فج للرأي بالخبر، ناهيك عن خطأ التعميم وفرض الرأي على المتلقي والإنابة عنه في الرد التي هي بعيدة تمامًا عن سمات الخبر المجرد الذي لا ينطوي على آراء محرريه.

[٦٦] بعض الإعلاميين تولوا الدفاع عن مواد الدستور نيابة عن المتخصصين، ردًا على أسئلة وتعليقات المشاهدين والمستمعين، فعلى سبيل المثال: حاول مذيع برنامج كلام بالمصري على **إذاعة ٩٠٩٠** إقناع احد المستمعين المتحفظين على المادة ٢٣٤ "مادة وزير الدفاع" قائلًا **"خلي بالك دي مادة انتقالية لمدة ٨ سنين، وحط نفسك مكان المؤسسة العسكرية هل ينفع رئيس جمهورية يجي ويقعد يغير الناس زي ما حصل قبل كدة....انا بفتح نقاش مش مع او ضد"، ثم طرح سؤال على المستمع "لو جالك رئيس جمهورية وقالك دة السيسي هو اللي بيمشي الرؤساء وراح اول قرار حده ممشي وزير الدفاع الحالي الفريق السيسي...دة يجوز؟!"** أما مقدم برنامج أخر النهار على **فضائية النهار**، في حلقة ١ يناير فقد قال في افتتاحية برنامجه ردًا على رسائل المشاهدين **"أنا اتحمست لحصانة وزير الدفاع ومش مجاملة للسيسي، بس إحنا كنا في بلاعة، وفي حد ممكن يشوفك في البلاعة ويتكلم وخلاص، وحد تاني ممكن يحدفلك دوبارة وهما أنقذونا"**.

[٦٧] تأتي **قناة الفضائية المصرية** في المرتبة الأولى بين القنوات في معدل اهتمامها بقضية الدستور، إلا أن معظم برامجها ونشراتها الإخبارية تنطوي على توجيه صريح لقبول الدستور فيما عدا برنامج مباشر من مصر الذي تحاول مقدمته توخي الحد الأدنى من المهنية وعدم خلط الرأي بالخبر وكذا تحاول عرض وجهات النظر المتنوعة حول مواد الدستور دون توجيه.راجع على سبيل المثال حلقة ٩ و١١ و ١٤، ١٦ ديسمبر من البرنامج.

دساتير مصر، وفي حلقة ١١ ديسمبر بدأ المذيع الحلقة مطالبا بالتصويت بأعداد كبيرة والإدلاء بنعم، وفي حلقة ١٦ ديسمبر استهل الحلقة بان **هذا استفتاء جديد على ثورة ٣٠ يونيو**، وأخيرًا في حلقة ١٧ ديسمبر طرح المذيع السؤال على نفسه **"قد يسأل البعض لماذا يدعو الإعلام الناخبين للتصويت بنعم؟ وأجاب لأنه دستور واعد، الأفضل في تاريخ الدساتير المصرية، نعم للدستور لانه خرج بشكل توافقي"**.

وكذا خصصت **قناة النيل للأخبار** برنامجًا يوميًا حول الدستور، ناهيك عن عدد ضخم من اللقاءات والإعلانات والأخبار والمصادر التي استعانت بها وسائل الإعلام في حلقات وموضوعات خصصتها للدستور، إلا أن المتابعة الدقيقة كشفت عن أن معظم ضيوف البرامج إما من أعضاء لجنة الخمسين أو من مؤيدي التعديلات الدستورية، فتلك الفقرات لا تطرح أية رؤى مغايرة أو نقد للمواد محل النقاش.

وتظل جريدة الشروق هي الأكثر حرصًا بين الصحف على تحقيق قدر من التوازن، إذ يُحسب لها محاولات محدودة لاستضافة أراء معارضة ومتحفظة لمواد الدستور على صفحاتها، سواء من خلال مواد الرأي أو الاستعانة بهم في التحقيقات الصحفية التي تجريها الجريدة.[٦٨]

أما إذ أردنا تحديد المواد التي كانت محل نقاش إعلامي خلال هذه الفترة، سنجد أنها –حسب المساحات والمدد الزمنية ومعدلات التكرار– المادة الخاصة بترتيب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في المرتبة الأولى بفارق كبير عن أي مادة أخرى، تليها مواد الهوية، إلغاء نسبة العمال والفلاحين، المحاكمات العسكرية، النظام الانتخابي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ثمة تعمد إعلامي للربط بين قبول التعديلات الدستورية والحشد لترشيح الفريق عبد الفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية، وذلك تحت مظلة مناقشة المادة الخاصة بأسبقية الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية.

فبينما كانت **إذاعة راديو مصر** من خلال برنامج أم الدنيا الأكثر ربطًا بين تمرير التعديلات الدستورية ونجاح الفريق عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية، فمعظم الدعوات التي وجهها المذيع للنزول في الاستفتاء كان يلحقها بالدعوة للنزول يوم ٢٥ يناير لدعم ترشح الفرق السيسي للرئاسة، فعلى سبيل المثال علق المذيع في حلقة ١ يناير علي خبر **"النقابة العامة للمحامين تناشد الشعب المصري بالمشاركة في الاستفتاء"**، قائلًا **"نعم لدستور مصر العظيم، نعم لاستقرار مصر، كلنا إيد واحدة ضد هذا الإرهاب الإخواني.. هذا التنظيم الإرهابي. أرجوكم ركزوا في أيام الاستفتاء عشان بعد كده تطالبوا بترشيح عبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر"**.

على فضائية MBC مصر احتل النقاش حول ترشح الفريق السيسي للرئاسة الجزء الأكبر من حوار مقدمة برنامج جملة مفيدة مع نجيب ساويرس في حلقة ٩ ديسمبر، إذ قال الضيف أن التصويت بقبول الدستور هو تصويت على ترشح الفريق للرئاسة ووجه الضيف سؤال للمذيعة "مش لو نزل هيكستح؟" فأجابت "بديهي جدًا إنه هيكتسح لو اترشح".[٦٩]

وفي حلقة ٢ يناير من برنامج أخر النهار تناول نصف وقت الحلقة تقريبًا الحديث عن السيسي وأنه يجب أن "يلبي رغبات الشعب وينزل انتخابات الرئاسة ويقول من دلوقتي وإن خارطة الانتخابات هتتغير بمجرد نزوله والناس هتستقر، ما هو حبيبك تبلع له الزلط وعدوك مش عارف إيه".

---

[٦٨] راجع عدد **جريدة الشروق** ١٤ ديسمبر ٢٠١٣.

[٦٩] جدير بالذكر أن فقرات البرنامج في هذا اليوم ٩ ديسمبر تناولت من خلال التقارير الخارجية، واستطلاع الانترنت، وسؤال الحلقة الآراء حول المادة ٢٣٠ الخاصة بالانتخابات الرئاسية أولا أو البرلمانية، وحاولت قدر الإمكان توخي التوازن في عرض وجهتي النظر.

أما مذيع برنامج يحدث في مصر على فضائية MBC مصر، فقد حمل سؤاله لضيفه د. زياد بهاء الدين في حلقة ٦ يناير توجهًا واضحًا، حيث قال **"كان في تصريح لأحمد البرعي بيقول أنا ما عنديش مانع اشتغل مع رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، فهل هذا الكلام ينطبق على حضرتك أو لأ؟"**

كما علق مذيع برنامج الحياة اليوم على تصريح لضيفه محمد أبو الغار في ٨ ديسمبر بأن الأحزاب داخل جبهة الإنقاذ جميعها منفردة سوف ترشح السيسى للانتخابات الرئاسية، قائلًا: **"بصراحة موقفكم مش منفصل عن موقف الشارع، السيسي ليس بحاجة لكم كأحزاب، هو أصلًا ليه شعبية فأكيد هتدعموه بدل ما تقاوحوه".**

٦. توظيف الإستمالات العاطفية والحض على العنف والكراهية كوسيلة للحشد لدعم الدستور

لم يتوان الإعلام في توظيف كافة الأحداث للحشد لتأييد الدستور وإن كانت بعيدة عن محتوى الدستور، ولا يعتبر لإجازة الدستور تأثير مباشر عليها،[٧٠] فتجد **صحيفة الأهرام** تربط بين الأطفال المشردين وقبول الدستور، في عنوان في صفحة ٥ من عدد ٢٤ ديسمبر يقول **"٧٠٠ ألف طفل بلا مأوى ينتظرون نعم للدستور"**، بينما تبرز **جريدة الجمهورية** عنوانًا بأن **"إقرار الدستور يقضي على الإضرابات ويحقق المطالب المشروعة".**[٧١]

كما لم تتوان وسائل الإعلام في استغلال كافة صفحاتها وأقسامها للدعم لتأييد الدستور، فمن صفحة الفن التي تخلو تقريبًا من خبر فني وتتناول مواقف الفنانين المؤيدة للدستور،[٧٢] إلى صفحات أمور الدين[٧٣] والبرامج الدينية[٧٤] التي تستعرض الفتاوى الملزمة بالمشاركة في الاستفتاء على اعتبارها شهادة حق، وصولًا إلى أقسام وبرامج الحوادث، فتجد في ملحق "دموع الندم" الصادر عن **جريدة الجمهورية** عدد ٧ ديسمبر عمود رأي بعنوان "بدون مقدمات" يحشد فيه لقبول الدستور ودعم الفريق عبد الفتاح السيسي.

وفي خضم الحشد على المشاركة في الاستفتاء وقبول التعديلات الدستورية، ذهب بعض الإعلاميين إلى الحض مباشرةً على نشر "العداوة" بين المواطنين لمجرد اختلافهم في الرأي، ففي حلقة ٣٠ ديسمبر من برنامج مصر أم الدنيا على راديو مصر، قال المذيع مشجعًا المواطنين على قبول التعديلات الدستورية **"إحنا كنا الأول عارفين العدو بتاعنا ومحددينه، إنما النهاردة العدو بتاعنا راكب معاك الأتوبيس، قاعد معاك في القهوة اللي إنت قاعد فيها، متعرفش بكرة الموضوع جاي لك منين، هو بيصعد لإن كل هدفه إنه يعطل كل اللي إنت بتشتغل عليه...كلنا إيد واحدة إحنا نازلين غصب عن كل ده هو بيخوفك ليه لإن الموضوع يتعلق بيه هو بمستقبله، هو النهاردة أصبح إرهابي، مش عايزك تبقي قلقان كلنا إيد واحدة لهدف واحد بتاعنا عندنا استفتاء يوم ١٤ و١٥".**

أما جريدة الوفد فقد وجدت في "حرق شياطين الجماعة" الحافز الأكبر للمشاركة في الاستفتاء، فكتبت أكثر من

---

[٧٠] المقال الوحيد الذي علق على هذا التوجه، جاء في **جريدة الوفد** عدد ١٧ ديسمبر، ص ١٠ بعنوان دستور..كلمات كلمات" ولم يكن المقال معترضًا على الدستور وإنما انتقد ربط إقراره بحل كل المشكلات ساخرًا بأنه سوف **"يشفي الأكمة والأبرص ويعيد النور للأعين ويقضى على الفقر والجهل".**

[٧١] **جريدة الجمهورية** ص ٢ عدد ١٨ ديسمبر ٢٠١٣

[٧٢] راجع على سبيل المثال لا الحصر صفحة الفن (ص ٢٠) من **جريدة الجمهورية** في ٩ ديسمبر، عدد ١٠ ديسمبر، و١٤ ديسمبر.

[٧٣] راجع صفحة الدين (ص ٢٢) من جريدة الجمهورية عدد ١٩ ديسمبر، وسؤال وجواب بعنوان" **التصويت على الدستور أداء للشهادة".**

[٧٤] سألت مذيعة برنامج الدين للحياة ضيفها في حلقة ٢٦ ديسمبر **"هناك محاولات مستميتة لإخافة المواطن العادي ما ينزلش من بيته في الاستفتاء، هل من حقي شرعا إني أمنع مواطن من إنه يدلي بصوته؟ ثم أكملت و زي ما قال السيسي اللي يمس المصريين مش هنخليه على وش الأرض، دا راجل عارف ربنا وبيعمل من أجل الوطن واحنا مصدقينه".**

مرة: **نعم للدستور محرقة شعبية لشياطين الجماعة.**[٧٥]

في السياق نفسه كتبت **جريدة الجمهورية** افتتاحية العدد التالي لتفجيرات الدقهلية –١٩ ديسمبر– بعنوان **"الجمهورية تقول إرادة الشعب أقوى من جبهة التطرف"** وقد دعت الجريدة قرائها للتصويت بنعم للدستور قائلةً **"نثق أن الشعب سوف يتوجه إلى صناديق الاستفتاء لإنجاز الدستور الجديد وتوجيه ضربة ساحقة للجماعة الخارجة عن إرادته مع حلفائها وتأكيد أن خارطة الطريق ماضية بإذن الله وأمر الشعب إلى المستقبل الأفضل"**[٧٦]

وفي حلقة ١٨ ديسمبر حاول مذيع برنامج أم الدنيا على **راديو مصر** إقناع المستمعين بالمشاركة في التصويت قائلا: **"هو حضرتك عايزنا نفضل في إيد الإرهاب عايز الإرهاب يتحكم فيك، عايز المنظر اللي شفته أول امبارح في المنصورة يتكرر مرة تانية، إحنا كشعب مش عايز دة، الشعب عايز يعدي المحنة دي، عايز يعبر،اللي عايز يعدي المرحلة دي ينزل يوم١٤ و١٥ يصوت بنعم واضحة لا لبس فيها نعم وألف نعم لدستورنا العظيم".**

٧. غياب التنوع في عرض مواقف الأحزاب، وتغيير نمط التغطية الإعلامية تبعًا لموقف كل حزب

من أهم التغيرات التي كشف عنها التقرير المرحلي الثاني، تغير نمط التعامل الإعلامي مع حزب النور، ليس فقط من الناحية الكمية –تضاعفت المساحة المخصصة لتصريحاته– بل من الناحية الكيفية أيضًا، لاسيما من قبل تلك الوسائل التي كانت شديدة الهجوم على مواقفه –أكثرها صحيفة الوطن وبعض البرامج الفضائية منهم برنامج ٣٠/٢٥– وقد بدا هذا التغيير واضحًا منذ حسم حزب النور موقفه بالحشد لتأييد الدستور، فصار الإعلام يتتبع أخبار مؤتمراته الانتخابية،[٧٧] ويمتدح نشاطه،[٧٨] وينعت مواقفه بـ"الوطنية" والناضجة[٧٩] بعدما كان غالبًا ما ينعته بتوصيفات سلبية فيما قبل إعلان موقفه. تناقلت معظم وسائل الإعلام أخبار الحزب وتصريحاته،[٨٠] كما كثفت من استضافه رئيسه يونس مخيون،[٨١] بالإضافة إلى تكرار التواصل مع متحدثه الإعلامي نادر بكار.[٨٢]

ركز الإعلام أيضًا على موقف حزب مصر القوية برئاسة عبد المنعم أبو الفتوح، وموقفه الرافض للدستور،[٨٣] ولكن

---

[٧٥] راجع على سبيل المثال لا الحصر عدد **جريدة الوفد** الصادر في ١٤ ديسمبر ٢٠١٣

[٧٦] كررت **جريدة الجمهورية** المحتوى نفسه تقريبًا في عدد ٢١ ديسمبر في افتتاحية تحت عنوان "وحدة الشعب" جاء فيها فيها(**يستطيع أي قارئ للأحداث أن يلحظ تصعيداً يقوده الإخوان ومن يناصرونهم لقطع الطريق أمام استحقاقات خارطة المستقبل..والاستفتاء علي الدستور،..ومع توقع استمرار عمليات التصعيد..فإن الرهان علي وحدة كل المصريين..وتساندهم من أجل العبور بمصر إلي بر الأمان..ولن يتحقق ذلك أو يكون إلا بالإصرار علي الاحتشاد للتصويت للدستور بأعلي نسبة مشاركة..حتي يري العالم كله..كيف يكون الشعب المصري حين يملك قراره..ويختار طريقه)**

[٧٧] راجع **جريدة الوطن** أعداد: ١٢، ١٩، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣، حلقة برنامج خطوط عريضة، **فضائية MBCمصر** يوم ٥ ديسمبر، حلقة أخر النهار على **قناة النهار** حلقة ٧ ديسمبر وحلقة ١٨ ديسمبر.

[٧٨] حلقة ٣٠/٢٥ بتاريخ ١٥ ديسمبر على فضائية **ONTV**

[٧٩] مقدم برنامج أوراق اقتصادية على **النيل للأخبار** حلقة ٢١ ديسمبر

[٨٠] على سبيل المثال لا الحصر: **قناة CBC** ٧ ديسمبر، ١٥ ديسمبر، **النيل للأخبار** ٦، ٧ ديسمبر، **الفضائية المصرية** ١٨ ديسمبر، **قناة الحياة** ٢٢ ديسمبر

[٨١] على سبيل المثال لا الحصر: برنامج يحدث في مصر،**MBC مصر**، حلقة ١ يناير، **الفضائية المصرية** ٢٣ ديسمبر.

[٨٢] تم استضافته في برنامج اخر النهار حلقة ٢٤ ديسمبر، والاتصال به على برنامج الحياة اليوم ٥ ديسمبر على **قناة الحياة**، ومداخلة أخرى مع البرنامج نفسه في ٧ ديسمبر، وأخرى في ٢ يناير، كما تكرر الاستعانة به في برنامج هنا العاصمة على **CBC** يوم ٧ يناير.

[٨٣] راجع على سبيل المثال برنامج هنا العاصمة على فضائية **CBC** حلقة ٩ ديسمبر، حيث شنت مقدمة البرنامج هجومًا قاسيًا على الحزب قائلة **"إحنا عارفين حزب مصر القوية قاعدته مش كبيرة أوي، مش عارفة عدد أعضائه كام معرفش منهم غير٣ أو ٤، إحنا بس عاوزين نحلل لماذا قال أبو الفتوح وحزبه اللي دايمًا بنسى اسمه لا للدستور"**.جدير بالذكر أن المذيعة قدمت استنتاجات متنوعة لتحليل موقف الحزب جميعها سلبية.

دون إجراء أية محاولة لتوضيح الأمر من أحد أعضاء الحزب،[٨٤] فقد اكتفت وسائل الإعلام بعرض الأخبار الخاصة بموقف الحزب، والتهكم عليها [٨٥]والسخرية منها[٨٦] أحيانًا، دون عرض تفاصيل أو أسباب موقفهم.

جاء اهتمام وسائل الإعلام بباقي الأحزاب محدودًا جدًا، حيث اقتصر على الظهور المحدود لبعض قيادات أحزاب التجمع، والمصريين الأحرار، والوفد، بينما يكاد يختفي ممثلي الأحزاب ذات الميول الإسلامية ومنها الأصالة، الوسط، الوطن..الخ. كذلك لعبت الإعلانات دورها في زيادة هذه المساحات من الناحية الكمية، فقد كررت وسائل الإعلامية طرح حملة حزب المصريين الأحرار لتأييد الدستور، وكذا أسهمت **جريدة الوفد** في مضاعفة المساحة المخصصة لحزب الوفد[٨٧] من الناحية الكمية.

٨. غياب المعايير المهنية الخاصة بالمواد الإعلانية

استمرت معظم وسائل الإعلام في انتهاكها للمعايير المهنية في نشر المواد الإعلانية، لاسيما تلك المتعلقة بأهمية تعريف المتلقي أن المادة المعروضة "مادة إعلانية"،[٨٨] والكشف عن الجهة المنتجة للإعلان. ناهيك عن تضمن بعض الحملات الإعلانية خطابات تحريضية، ومشاهد دموية تستلزم التنويه، والتدقيق، من أجل نبذ العنف في المجتمع.[٨٩]

وقد كان من المثير في هذه المرحلة ظهور أنماط جديدة من "الفواصل" الإعلانية" ذات الرسائل السياسية. فهناك الإعلانات الدرامية التي نفذتها اللجنة العليا للانتخابات، وهي سلسلة إعلانات توعوية في شكل مشاهد درامية. وكذا لجأت الفضائيات المملوكة للدولة والإذاعات إلى الأغاني كوسيلة لتحفيز مشاركة المواطنين في الاستفتاء وقبول التعديلات الدستورية. فتكررت إذاعة أغنية إنزل وشارك، التي أعدت لها القنوات أكثر من "فيديو كليب" أحدهم موقع باسم إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة.[٩٠]

الحملات الإعلانية كثفت في هذه المرحلة استخدام الشخصيات العامة وأعضاء لجنة الخمسين في الحشد للمشاركة في الاستفتاء وقبول التعديلات الدستورية، وهو نمط معتاد نسبيًا في فترات الدعاية، حيث تستقطع القنوات بعض الجمل أو التصريحات المسجلة لشخصيات تحظى بقبول شعبي لدفع المواطنين لتبني مواقفهم.

أيضًا استحدثت الحملات القائمة إعلانات جديدة ذات رسائل أكثر وضوحًا، ففي إطار حملة مصريين بيحبوا بلدهم –التي لم يُعرف ممولها– ظهر إعلان جديد مدته ٥٠ ثانية ويقول نصًا: **هو عايزك تختلف مع أخوك. لغاية ما تخلص عليه. أو هو يخلص عليك (تظهر صور من أحداث الاتحادية والضابط الذي تم سحله في ميدان**

---

[٨٤] كان برنامج بهدوء على فضائية **CBC** البرنامج لوحيد الذي استضاف عبد المنعم أبو الفتوح وحصل على تصريحات مباشرة منه، إلا أن توقيت الحلقة كان بعد انتهاء مدة الرصد ولذا لزم التنويه.

[٨٥] كاريكاتير **لجريدة الشروق** في ٢٠ ديسمبر شخص يشبه أبو الفتوح يقول: موقفنا واضح من الدستور سنصوت بنعم وسنصوت بلا وسنقاطع.

[٨٦] **الفضائية المصرية** ١١ ديسمبر، برنامج إفهمونا: **اية رأيك في اللي بيأسسله أبو الفتوح**، فسأله الضيف بصيغة الاستنكار"**مين ابو الفتوح**" فأجابه المذيع "**مش عارف هو على حسب الموجة حرية وعدالة شوية ومصر القوية شوية**".

وفي حلقة برنامج مباشر من مصر ١٨ ديسمبر علق المذيع على انتقاد ضيفه لموقف أبو الفتوح "**معاهم معاهم عليهم عليهم**"، واقتطع حديث الضيف قائلًا "**دعنا لا نتحدث عمن لا يستحق أن يأخذ من وقت الشعب على هذه الشاشة الكثير**"

[٨٧] راجع أعداد **جريدة الوفد** ١٦، ١٨، ٢١، ٢٥ ديسمبر.

[٨٨] قناة **MBCمصر وقناة الحياة** من القنوات القليلة التي تحرص على وضع عبارة "مادة إعلانية" على الإعلانات مدفوعة الأجر التي تظهر على شاشتها، إلا أن **النهار** من أكثر القنوات عرضًا لحملة "مصريين بيحبوا مصر، بينما **ONTV** الأكثر عرضًا لإعلانات حزب المصريين الأحرار.

[٨٩] راجع الجزء الخاص بالحملات الإعلانية في التقرير المرحلي الأول.

[٩٠] **تعد قناة النهار** الأكثر إذاعة لإعلانات الدستور بين القنوات الفضائية محل الرصد، كما أنها الأكثر تنوعًا، فهي بالإضافة للحملات الإعلانية لـ"مصريين بيحبوا مصر"، و"لا للإرهاب"، تنشر إعلانات من إنتاج اللجنة العليا للانتخابات وإعلانات مركز العقد الاجتماعي، وكذا الإعلانات الصادرة عن المجلس القومي للمرأة.

النهضة). بيحرض على حرق جوامعك وكنايسك وأمنك وعلمك وبلدك (صور لمظاهرات وحرق العلم وكنائس محروقة). بيراهن على أنك عاطفي (صورة سيدة عجوز) وطيب (صورة فلاح عجوز) وساذج ومش عارف مصلحتك، عمرك سألت نفسك هو بيبتسم ليه (صور مرسي والبلتاجي وأردوغان والشيخ حمد أمير قطر السابق وهم مبتسمين) إنك تنزل وتشارك وتقول نعم على الدستور هو اللي هيرد على كل ده (صورة عساكر جيش يساعدون سيدة في دخول اللجنة.. ومواطنين أثناء التصويت) ثم صور لحشود ٣٠ يونيو (تظهر عبارة نعم للدستور باللون الأخضر)، وجملة مصريين بيحبوا بلدهم.!

ومن الجدير بالذكر أن ثمة زيادة ملحوظة في معدل بث هذا الإعلان وإعلانات حملة لا للإرهاب.. لا للظلام، بعد قرار مجلس الوزراء باعتبار جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، الأمر الذي استتبعه وضع شعار "مصر تحارب الإرهاب" على شاشة **قناة CBC**.

اتبعت الصحف نمطًا مختلفًا من الإعلانات الترويجية هو "شعارات الصفحات" حيث لجأت الصحف لإعلان مواقفها من خلال إخراج شعار لملف الدستور في الصحفية يعكس موقفها منه، وهو ما كررت **صحيفة الأهرام** نشره أكثر من مرة على مدار فترة الرصد. ناهيك عن الإعلانات الثابتة التي تنشرها الصحيفة بشكل يومي مع تغيير مكانها.[٩١]

أما **جريدة الجمهورية** فكانت أول من نشر رسائل التأييد من المواطنين، دون أن تفسر إن كانت هذه المساحة هي مساحة إعلانية أم أنها من قبيل "بريد القراء" ففي الصفحة الأولى من عدد ٦ ديسمبر –موقع مميز جدًا– نشرت الجريدة رسالة مواطنة تدعى (سامية عبد المرضي سيد أحمد أحمد – بنت مصر) تتقدم بخالص التهاني القلبية لجميع جموع الشعب المصري العظيم على الانتهاء من دستور مصر لعام ٢٠١٣، وقالت في نص "الإعلان": **كما أعبر عن سعادتي البالغة لنجاح اللجنة فيما أقرته وانتهت منه من بنود الدستور للاستفتاء عليه وإقراره مؤخرًا وأنا أسجد لله شكرًا وأنا أتابع أعمال اللجنة وزادني سعادةً وانبهارًا عندما تابعت أعمالها ووجدت بها ممثلًا عن المعاقين هو الدكتور حسام الدين المساح – ذكرت أسماء ٢٢ عضوًا من لجنة الخمسين.**

الأمر الذي تكرر مرة أخرى في الصحيفة نفسها في الصفحة الأولى من عدد ١٤ ديسمبر، ولكن هذه المرة في إعلان –لم تنوه الجريدة أنه مادة إعلانية– مُوقع من جمعية رابطة أبناء القبائل العربية تحت التأسيس،[٩٢] كذا **جريدة الوفد** خصصت صفحتها الأولى، والأولى ٢، للإعلانات المؤيدة للدستور.

٩. الجزيرة وجريدة الحرية والعدالة الانتهاكات نفسها في الاتجاه الآخر

يمكن تطبيق كافة الانتهاكات السابق الإشارة لها في إطار تقييم التغطية الإعلامية **لقناة الجزيرة وجريدة الحرية والعدالة**، ولكن هذه المرة سيكون انحياز الوسيلتان ضد مؤيدي التعديلات الدستورية، مع الأخذ في الاعتبار توقف جريدة **الحرية والعدالة** في الأسبوع الأخير من ديسمبر.

---

[٩١] استخدمت **جريدة الأهرام** هذا النمط من خلال إعلان: **يد تسحب ورقة مكتوب عليها "موعدنا ١٤ و١٥ يناير" وفي جهة اليمين من الإعلان كلمة "نصنع المستقبل بمشاركتنا في الاستفتاء على الدستور" وفى أسفل الإعلان صندوق يتم إدخال علم مصر من فتحته وغالبا ما يتم تغيير مكانه بين الصفحات و إن كان غالبا في الصفحة الأولى أو الصفحة الأخيرة.**

[٩٢] **الإعلان يدعو المواطنين للخروج إلى يوم الاستفتاء على الدستور لتأكيد الموافقة على خارطة الطريق التى وضعتها القوات المسلحة الباسلة تحت قيادة رجل المرحلة الفريق أول عبد الفتاح السيسى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع كما تتوجه بخالص الشكر الى لجنة الخمسين التى وضعت دستور لكل المصريين بقيادة الدبلوماسي المخضرم والسيد عمرو موسى وشكر خاص إلى رجال الشرطة الشرفاء تحت قيادة اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية..ويختتم: عاشت مصرنا غالية مطمئنة المنسق العام لجمعية رابطة أبناء القبائل العربية عنهم الشيخ عبادة نافل نعم"**

استمرت **جريدة الحرية والعدالة** في استخدمها للتوصيفات المتحيزة ضد الدستور المعدل ولجنة الخمسين، فوصفته **بالوثيقة السوداء**[٩٣] **دستور الدم، الدستور اللقيط**[٩٤]، **الوثيقة الحرام**[٩٥] بينما ينعته ضيوف **قناة الجزيرة بالابن الحرام واللقيط**[٩٦]، كما يطلقون على خريطة الطريق **"خريطة طريق إبليس"**.[٩٧]

وظفت **جريدة الحرية والعدالة** كل موادها لدعم موقفها الرافض للاستفتاء، العناوين، الكاريكاتير،[٩٨] والعوامل الإخراجية، والمقالات، فقد نافست **الحرية والعدالة جريدة الوفد** في غياب التنوع في صفحة الرأي والمبالغة في لغة المقالات، فبينما كانت **الوفد** الأكثر مدحًا في الدستور كانت مقالات **الحرية والعدالة** الأكثر تعديًا عليه.[٩٩]

نال حزب النور قسط وافر من الهجوم على صفحات **جريدة الحرية والعدالة**، على عكس ما ناله في باقي وسائل الإعلام، وذلك عقب إعلان موقفه من التعديلات الدستورية[١٠٠]، بينما حرصت قناة الجزيرة على إذاعة تسجيلات لمواقف قيادات الحزب أثناء مناقشة دستور ٢٠١٢، للتأكيد على تغيير موقف الحزب وقياداته، لاسيما ياسر برهامي[١٠١] كما وصفه ضيوفها في حلقات متنوعة بأسوأ الصفات، وشبهوه **بالراقصة**، **"والمحلل"**[١٠٢]

وعلى الجانب الآخر اهتمت **قناة الجزيرة** بإبراز خبر مشاركة حزب مصر القوية في الاستفتاء وحشده لرفض التعديلات الدستورية، في شريط أخبارها، ولكنها لم تطرحه محلًا للنقاش، بينما اهتمت بتصريحات أبو الغار حول "تزوير" مسودة الدستور بعد التصويت عليها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣، واستعان بها مذيعوها في أكثر من سياق.

تستخدم **جريدة الحرية والعدالة** نمط الاستمالات العاطفية والدينية أيضًا لحشد المواطنين لرفض الدستور، فتجدها تردد أن **الدستور قيَّد أحكام الشريعة الإسلامية كي لا يحكمك دين، دستور حذف المادة التي تمنع الإساءة للذات الإلهية والأنبياء، دستور حذف مصر من كونها جزء في الامة العربية... نزولك ولو بالرفض معناه انك مشارك في الانقلاب. المشاركة خيانة للثورة،** [١٠٣]، **الدستور به مواد تبيح الكفر البواح والشذوذ الاخلاقي، وتمريره دعوة صريحة للحرب على الدعوة الإسلامية**.[١٠٤]

تستحضر **قناة الجزيرة** الخطاب التحريضي الطائفي كلما كان ورقة رابحة للحشد ضد الدستور، بينما تُظهر تأييدًا للمسيحيين إذا كانوا في خلاف مع الدستور ولجنة الخمسين. فتجدها تكرر استضافة مؤسس حركة مسيحيون ضد الانقلاب[١٠٥] وتفسح له المجال للحشد لمقاطعة الاستفتاء، بينما تسمح لضيوفها بتوجيه إهانات بالغة للكنيسة

---

[٩٣] عدد ٦ ديسمبر ٢٠١٣- ص ٥، خبر بعنوان "مقاطعة الوثيقة السوداء تفضح الانقلاب"

[٩٤] عدد ١٨ ديسمبر ٢٠١٣

[٩٥] مقال بالصفحة ٢ عدد ١٤ ديسمبر ٢٠١٣.

[٩٦] كان هذا في سياق برنامج سياسة في دين، حلقة ٧ ديسمبر، وما كان من مقدم البرنامج سوى أن ابتسم وأومأ مصدقًا على الوصف.

[٩٧] **جريدة الحرية والعدالة**، ١٨ ديسمبر ٢٠١٣

[٩٨] أنظر على سبيل المثال لا الحصر أعداد ٧، ١٥، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٣

[٩٩] راجع على سبيل المثال صفحات الرأي في أعداد:٥، ٦، ٧، ٨، ١٤ديسمبر ٢٠١٣

[١٠٠] أنظر عدد **الحرية والعدالة** بتاريخ ١٢ ديسمبر، ٧ ديسمبر ٢٠١٣

[١٠١] راجع محتوى القناة والتقارير الخاصة بالحزب في ٧ و٨ ديسمبر ٢٠١٣.

[١٠٢] نال حزب النور قسطًا كبيرًا من التعدي والإساءة أثناء حلقة مصر بين طريقين ١٧ ديسمبر التي استضافت عصام تليمة، الذي وصف الحزب بالراقصة، واستهزأ بأعضائه قائلا **قطعوا مناخيره** في الديباجة، كما وصف آدائه بوصف مسئ جدًا، ولم ينل الأمر من المذيع سوى ابتسامة عريضة على وجهه. وفي حلقة برنامج سياسة في دين حلقة ٢١ ديسمبر وصف طارق الزمر الحزب بأنه **يعمل مع أمن الدولة**.

[١٠٣] راجع **جريدة الحرية والعدالة** عدد ٥ ديسمبر، عدد ١٤ ديسمبر ٢٠١٣

[١٠٤] **جريدة الحرية والعدالة**، عدد ١٨ ديسمبر، ص ٨

[١٠٥] برنامج مصر بين طريقين، ٧ ديسمبر ٢٠١٣، ٨ يناير ٢٠١٤

والمسيحيين إذ ما تعلق الأمر بمشاركة الكنيسة في عملية تعديل الدستور والحشد للاستفتاء.[١٠٦]

فواصل **قناة الجزيرة** عكست موقفها الداعم لتيار الإخوان المسلمين، لاسيما بعد تكرارها إذاعة **أغنية "كلنا واحد" التي تقول كلماتها: دستورنا بيتسلق، والإنسان بيتحرق، والحرية بتتخنق.** وكذا أغنية **دستور بلدنا واقف بسلاح في أيدين عصابة بتتبجح**، ناهيك عن تركيزها في قراءة الأخبار المنقولة عن الصحف المصرية[١٠٧] والأجنبية،[١٠٨] على الأخبار التي تحمل معنى الخلاف أو الصدام بين التيارات الداعمة للتعديلات الدستورية، أو التحفظ على أحد بنود التعديلات الدستورية. كذا تعتمد القناة على المواد المسجلة "مقاطع الفيديو" كفواصل أساسية بين فقراتها، وقد تتضمن هذه الفواصل عبارات مناهضة للدستور ولجنة الخمسين.[١٠٩]

تركز **جريدة الحرية والعدالة وقناة الجزيرة** على مواد الهوية بشكل رئيسي، كمدخل لرفض التعديلات الدستورية، وتتعمد الربط بينها وبين موقف الكنيسة من الدستور، على اعتبار أن هذه التعديلات جاءت تلبيةً لمطالب المسيحيين.[١١٠] بينما يحرص مذيعوها على التركيز على المواد الخاصة بوزير الدفاع والمحاكمات العسكرية للمدنيين أثناء استضافتهم لأحد أعضاء التيارات الليبرالية.

وختامًا تجدر الإشارة إلى أن قناة الجزيرة تعمدت استضافة أطرافًا مؤيدة للتعديلات الدستورية، وأكد مذيعوها مرارًا على حرصهم على التنوع والتوازن في عرض وجهات النظر،[١١١] لكن هذا التوازن كان شكلي وسطحي، إذ يكفي متابعة كيفية إدارة الحوار بين وجهتي النظر لتكتشف مدى انحياز المُحاور، الذي يتعمد مصادرة ومقاطعة الضيف المعارض لرأيه، والتشويش على حديثه، والهجوم عليه ليظل دائمًا في موقع المدافع عن موقفه وغيرها من الأخطاء المهنية التي تفرغ التنوع من معناه.[١١٢]

* الخلاصة

ختامًا تجدر الإشارة إلى أن العديد من العاملين بالحقل الإعلامي هم على علم ووعي تام بمعايير المهنية ودور الإعلام في فترات الدعاية والاقتراع، مقرين بحق المواطن في الاختيار الحر دون حشد أو تأييد،[١١٣] ولكنهم قرروا التخلي عن هذه المعايير المهنية؛ لأغراض متنوعة، فمنهم من تخلى عنها طوعًا تحت دعوى أن إبداء المذيع لرأيه حقًا أصيلًا طالما

---

[١٠٦] راجع محتوى القناة في ٨ ديسمبر ٢٠١٣.

[١٠٧] تتعمد **قناة الجزيرة** إبراز كافة الأخبار المتعلقة بدعاوى بطلان الاستفتاء، أو التحفظ على بعض مواده، بينما تتجاهل أخبار مهمة عن تنظيم الإخوان المسلمين في الصحف نفسها وربما في نفس الصفحات.

[١٠٨] تجيد **قناة الجزيرة** توظيف مانشيتات الصحف الأجنبية التي تدلل على فكرة "الانقلاب"

[١٠٩] أبرزها فيديو لشخص ساخر يدعى "محمد باكوس" الذي ينتهي بجملة **اكتب دستورك بمزاج على ورق البفرة**. تمت إذاعته يوم ١٤ ديسمبر أثناء برنامج إبداع الاحتجاج.

[١١٠] راجع على سبيل المثال حلقة برنامج مصر بين طريقين في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣.

[١١١] كان هناك إشارات ضمنية أنه بذلك أكثر مهنية من باقي وسائل الإعلام التي تتعمد إقصاء وجهات النظر المخالفة لتوجهها.

[١١٢] راجع على سبيل المثال لا الحصر حلقات برنامج مصر بين طريقين في ١٦، ١٧، ٢٠ ديسمبر.٢٠١٣.

[١١٣] في حلقة ٢٣ ديسمبر من برنامج ٣٠/٢٥، على قناة ON TV، أقر مقدم البرنامج بأنه: **أنت مثلا لما تقرر هتقول نعم او لا للدستور..طبعاً يعني احنا مش هنهزر مع بعض احنا هنقول نعم، ومتقعدش تقولي اصلي من حقك تقول نعم ومن حقك تقول لأ، طب ما احنا عارفين، ماهو من حقك تقول نعم او لا، حد كان جه ناحيتك حد كان منع حقك، لكن انا بقولك هنقول نعم انا بقولك اهو مش هينفع فيها هزار**. وكذا محمود سعد الذي قال في أكثر من مرة أن الشعب لا يحتاج أي توجيه- حلقة ١٨ ديسمبر- وأبدى استيائه من إعلانات تأييد الدستور في حلقة ١١ ديسمبر، بينما مارس كلاهما توجيهًا صريحًا للمشاهدين في معظم حلقاتهم.

أنه ليس من مذيعي النشرة،[١١٤] أو تخلى عنها رغمًا، تحت سلطة السياسة التحريرية أو هيمنة رأس المال الممول للوسيلة الإعلامية، ومنهم من حاول توخي المهنية ولكن رؤسائه أجروا تعديلات مخلة على المنتج الإعلامي فوضعوا العناوين المثيرة غير لمتسقة مع المتن، أو تم استخدام العوامل الإخراجية لتحميل الرسالة الإعلامية ما لم تقصده.[١١٥] إلا أن الأخطر هو من تخلى عن هذه المعايير تحت دعوى الواجب الوطني،[١١٦] أو حالة الحرب التي تسقط معها كل المعايير،[١١٧] بل ذهب بعضهم إلى اختلاق نظريات تؤيد انحيازاتهم، ومبررات منطقية يردون بها على المتلقين الذين اعترضوا على هذا التوجيه والتلقين الذي يصادر على حق المتلقي في التفكير واتخاذ القرار.

ويكرر مركز القاهرة أن هذا النمط من التغطية الإعلامية القائمة على الحشد والتلقين دون حوار أو نقاش وتفسير قد يؤدي إلى نتائج سلبية ويتحول لنمط من الدعاية المضادة، فالمتلقي قد يشعر أن النتيجة محسومة ومن ثم فإن مشاركته هي تحصيل حاصل، أو ينتابه شك في أن حجب الإعلام وتقاعسه عن مناقشة المواد الخلافية أو عرض وجهات النظر المتحفظة على بعض المواد ينطوي على تواطؤ بين الإعلام وبين جهات أخرى. والأخطر أن يشعر المواطن أن الإعلام –خاصةً الإعلام المملوك للدولة– لا يعبر عنه، وأنه منفصل تمامًا عن أفكاره ومواقفه، بل أن الإعلاميين الذين يفترض أنهم في خدمة المتلقي يتبارون في مصادرة رأيه ويكيلون له الاتهامات بالعمالة والخيانة والتخاذل الوطني لمجرد أنه يتبنى وجه نظر مختلفة عن الصوت الغالب. وأخيرًا فإن هذا النمط من الدعاية الذي يفتقر للمعايير والمبادئ المهنية يعزز من حالة الانفصال بين المتلقي والإعلام ومن ثم الانفصال عن السياسيات العامة ويضعف من المشاركة السياسية القائمة على الاقتناع، ويفتح الباب لكافة الأطراف لاستخدام الاستمالات العاطفية والدينية والمادية للحشد المضاد.[١١٨]

---

[١١٤] كان هذا تعليق لمقدم برنامج أخر النهار- محمود سعد- في حلقة ٢٩ ديسمبر إذ قال نصًا: **يا جماعة احنا مش مذيعين أخبار علشان تحاسبونا اننا بنقول رأينا احنا صحفيين فى الأساس ولنا رأى بنكتبه**. ويؤكد مركز القاهرة في هذا السياق ثانية أن حق التعبير عن الرأي مكفول لأي فرد في سياق مواد الرأي (المقالات أو برامج الرأي)، أما الفنون الإخبارية وبرامج التوك شو فيبقى دور الإعلامي فيها هو إدارة الحوار بين وجهات النظر المتنوعة، وطرح رؤى مختلفة لمصادر متنوعة أمام المتلقي الذي يأخذ قراره استنادا على قناعاته.كما تجدر الإشارة أن التقرير رصد تدخل مذيعي النشرة بالرأي في الأخبار المتعلقة بالاستفتاء، وتوجيه المواطنين من خلال التقارير الخارجية الموجودة في نشرات الأخبار، لاسيما في الفضائيات المملوكة للدولة.

[١١٥] أعلنت صفاء حجازي رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتلفزيون في تصريح منشور بجريدة الوطن ١٤ ديسمبر: **أنه عندما تصبح المصالح مهددة فلا مجال للرأي والرأي الأخر**.

[١١٦] مقدمة برنامج أخر النهار، **فضائية النهار**، حلقة ٢٤ ديسمبر

[١١٧] علق مذيع برنامج مكملين وإحنا مروحين حلقة ٢٥ ديسمبر على **راديو ٩٠٩٠**، على بعض الرسائل المعارضة لتوجيه الإعلام للمواطنين بالتصويت بنعم قائلا: **انا شايف ان نعم للدستور هي الاصح، ان انا كاعلامي مش عايز اقول اه او لا انما إحنا النهاردة في حالة حرب لمجرد قرب الاستفتاء لان الاستفتاء معناه نجاح وعبور مصر**. وفي رد المذيع نفسه على رسالة اخرى تقول **"الناس اللي بتقول نعم للدستور الناس متدايقين وخللي الحرية للناس تختار"** رد المذيع **"الموضوع مبقاش حرية اختيار الموضوع بقي حرب بتخوضها مصر فكر مع نفسك و لية الاخوان مصرة تهدد بالتفجيرات قبل الدستور لان عبورنا بدستور مصر هو الضربة القاصمة لاخوان مصر امام العالم كله ".واكد: " لا هو نعم للدستور هي وجهة النظر الطبيعية هتخليهم هذه الجماعه الخسيسة الدنيئة الارهابية هتعمل كل اللي تقدر عليه علشان نعم تعطل دستور مصر ".ثم قال بلهجة تهكمية: والنبي سيبونا من كلام المرفهين"**

[١١٨] على سبيل المثال: اعتبرت **جريدة الحرية والعدالة** في عددها الصادر في ٦ ديسمبر، أن **"حملة نعم للدستور المبكرة تعكس استخفاف بعقلية المواطن ونية تزوير نتيجة الاستفتاء"**. وقد حرصت الجريدة على التشكيك في سلامة عملية الاستفتاء في ضوء الحشد الإعلامي الضخم للدستور دون نقاش أو إقناع. بينما كرر ضيوف **قناة الجزيرة** الإشارة إلى أن حملات الحشد للاستفتاء تشبه حملات النظم الشمولية وتعيدنا لمؤتمرات الحزب الوطني.